

الفصل الثالث

تطبيقات التخطيط الاستراتيجي

في مجال التربية والتعليم

obeikandi.com

الفصل الثالث

تطبيقات التخطيط الاستراتيجي في مجال التربية والتعليم

▪ عرض تطبيقات بعض الدول في مجال التخطيط الاستراتيجي
جامعة الدول العربية :

ويعرض الباحث أهم النقاط التي تدور حول استراتيجيات تطوير التربية العربية .

إستراتيجية تطوير التربية العربية :

لم يقدم تقرير الاستراتيجية منظومة أهداف تلزم بها التربية في كل البلاد العربية لان ذلك يعني إلغاء الخصوصيات الأيدلوجية والثقافية والاجتماعية برغم هويتها القومية العامة ، وقدم بديلا عنها اثني عشر مبدأ أو مرتكزا تكون الإطار والمضامين الرئيسة لأهداف التربية العربية ، وترك لكل دولة عربية حرية الاختيار والصياغة وترتيب الأولويات تبعا لسياساتها وحاجاتها العاجلة والآجلة ، والمبادئ هي: (١)

- ١- المبدأ الإنساني
- ٢- المبدأ الإيماني لترسيخ الإيمان بالله ، وبالإسلام خاتم رسالات السماء .
- ٣- المبدأ القومي ، الذي يؤكد فاعلية التربية في العمل القومي وتحقيق الوحدة العربية .
- ٤- المبدأ التنموي .
- ٥- المبدأ الديمقراطي .
- ٦- المبدأ العلمي .

١ - محمود قمبر: أهداف التربية العربية، دراسة نقدية تحليلية مقارنة ، ط ، دار الثقافة ، الدوحة، ٢٠٠١م، ص٣٩ - ٤٢

- ٧- مبدأ التربية للعمل .
- ٨- مبدأ التربية للحياة .
- ٩- مبدأ التربية للقوة والبناء .
- ١٠- مبدأ التربية المتكاملة المستمرة .
- ١١- مبدأ الأصالة والتجديد .
- ١٢- مبدأ التربية للإنسانية .

وكما يذكر تقرير استراتيجية تطوير التربية العربية في تحليله العام لهذه المبادئ أنه تم استخلاصها من المصادر الأساسية الثقافية العربية الإسلامية وأحوال الأمة العربية المعاصرة ، وأهدافها المستقبلية ، وواقع نظمها التربوية ، والحضارة المعاصرة .

- منظومات أهداف التعليم المرحلي والنوعي :
- المنظومات الاهدافية للتعليم الثانوي :

لتنوع المنظومات في الوطن العربي يصعب عرض منظومة للتعليم الثانوي وعلى العموم فإنه يستهدف غايتين كبيرتين جامعيتين هما :

- ١- تمكين التلاميذ الذين أكملوا التعليم الأساس من مواصلة تطوير شخصيتهم الجسمية والعقلية والنفسية والخلقية والروحية وذلك من خلال تعليم أكثر عمقا وتنوعا في المواد الدراسية العلمية والدينية والأدبية والفنية والتطبيقية
- ٢- الاستجابة لمتطلبات المتعلمين التخصصية تبعاً لميولهم وقدراتهم التي يتوجهون بها إلى شعب أو دراسات علمية أو أدبية أو غيرها ، بما يؤدي إلى إحكام الربط بين التعليم والتنمية وتوفير الحرفيين المهرة. (١)

١ - محمد الشهب: الأهداف التربوية في المملكة المغربية ، ط١ ، المنظمة العربية للثقافة والعلوم ، ١٩٨٦ ، ص ٩١-٩٣

٣- التنوع في مستوى التعليم الثانوي :

التنوع يراعي تباين القدرات والميول والحاجات وفرص العمل في المجتمع ومواصلة جهود بعض البلاد العربية في تجريب صيغ جديدة من التعليم الثانوي وخاصة المدرسة الثانوية الشاملة والمدرسة التقنية.^(١)

فالمدرسة الثانوية الشاملة يمكن أن يعتمد في تنظيمها على ثلاث مبادئ رئيسة :

الأول : الشمول بمعنيين : الشمول لجميع الطلاب على اختلاف أحوالهم والشمول لمبائين الدراسة الرئيسة الفكرية والعملية والاجتماعية والنفسية .

الثاني : مبدأ التكامل في شخصية الطالب ، والتكامل في الدراسات .

الثالث : التفاعل مع المجتمع وتوثيق الصلة ورفع الحواجز بينه وبين المدرسة الطبيعية محتوى التربية :

لابد من معالجة جوانب الكيف في التربية ، والاعتماد على الشمول والتكامل في محتوى التربية لتتميز بالتنوع والحيوية والابتكار .

❖ **التربية الدينية :** هي المستجيبة لحاجة الإنسان العميقة إلى الإيمان وما يؤدي إليه من إقرار مكانة الإنسان في الوجود وفي المجتمع واستشعاره القذة والثقة والاطمئنان في الحياة وقدرته على مواجهة مشكلاتها ، وسعيه للعمل لصالح الدين والدنيا وفي خير المجتمع والإنسانية ، وما دام الإسلام دين الغالبية ، ويؤلف نظاما متكاملًا للإنسان والمجتمع فلا بد أن تستند إليه التربية العربية وتستمد منه فلسفتها ومبادئها وقيمتها .

١ - محمد أحمد الشريف وآخرون: استراتيجية تطوير التربية العربية ، تقرير لجنة وضع استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية ، ط١ ، القاهرة ، المنظمة العربية للثقافة والعلوم ، ١٩٧٩ ، ص ٢٥٨ - ٢٨٢ .

ومن التوصيات التي وضعتها لجنة استراتيجية تطوير التربية العربية ما يلي:

(١) يتم العمل لوضع منهجية علمية لتطوير جوانب الكيف في التربية تعني خاصة بمحتوى التربية وطرائقها وأساليب التقويم بمشاركة المختصين والمعلمين بالاعتماد على التجريب في نطاق شبكات من المدارس والمؤسسات التربوية، ويؤكد في اتجاهات التطوير على الأصالة والتجديد، ويراعى أن تؤدي إلى الكفاية الداخلية والخارجية للأنظمة التعليمية.

(٢) يراعى في تنظيم محتوى التربية وما يشتمل عليه من المعرفة والخبرات الإنسانية وفي تطوير طرائق التدريس ووسائلها وأساليب تقويمها أن تكون سبلا للتعلم ولتمكين المتعلمين من الاعتماد على جهودهم الذاتية وبالتالي من تطوير شخصياتهم من جميع جوانبها ومن الإبداع والابتكار والمساهمة في تطوير المعرفة وتقديم المجتمع وتحقيق التنمية الشاملة فيه.

الإستراتيجية التربوية في السودان :

الإستراتيجية ربع قرنية للتربية والتعليم (٢٠٠٣م - ٢٠٢٧م) :

التحديات الداخلية :

بالرغم من التقدم في التعليم تبرز مجموعة من المشكلات الداخلية التي تؤثر في مستقبل التربية يتلخص أهمها في : (١)

١- زيادة السكان في سن المدرسة فيكون الطلب على التعليم عاليا .

٢- الإحصاءات تشير إلى اختلال فرص التعليم بين المناطق ناتج عن هجرة الأسر

١ - أزهرى التجاني عوض السيد : الإستراتيجية ربع القرنية للتربية والتعليم (٢٠٢٧-٢٠٠٣) ، ط١ ، وزارة التربية والتعليم السودانية ، مؤسسة التربية للطباعة والنشر بالخرطوم ، ٢٠٠٢ م ص ٣-٤ .

- الريفية إلى المدن وبرز بؤر خلخلة سكانية خطيرة .
- ٣- الإحصاءات تشير إلى مشاكل التسرب والتي بلغت في المتوسط ١٥٪ في الفصلين السابع والثامن أساس ، و٩٪ في الفصول الدنيا حتى الفصل السادس .
- ٤- الأثر السالب على أوضاع المعلم المهنية والاجتماعية والاقتصادية الذي تسبب فيه انتقال مسؤوليات التعليم الأساس إلى المحيطات وعجزها ماليا .
- ٥- الاختيار بين التوجه نحو تجويد نوعية التعليم والاهتمام بالمهارات والقدرات.

التحديات الخارجية :

- تحولات كثيرة عالميا ستشكل طبيعة مجتمع القرن الحادي والعشرين من أبرزها :
- ١- ثورة العلم والمعلوماتية والثورة التكنولوجية .
- ٢- النمو السكاني وتعقد تركيبته وما يصاحبها من حراك سكاني ، وتزايد مطالب المجتمع ومؤسساته .
- ٣- تحدي قدرة الدولة على السيطرة على سياسات التعليم ومحتواه في ظل تنامي قوى المجتمع المدني وتعقد التراكيب السكانية .
- ٤- التوتر بين القوى المحلية المرتبطة بالأطر الدينية والثقافية والسياسية والأخلاقية التي تسعى لتأكيد الذات وبين قوى العولمة المرتبطة بالتجارة الدولية وحقوق الإنسان وقضايا السلم والحرب .
- ٥- تيار عولمة القيم الذي يهدد الثقافات والمكونات المحلية .

الفلسفة والأهداف :

الفلسفة والأهداف هي المنطلقات الأساس والموجهات الحاكمة لأي نظام تربوي وتعليمي .

السودان وهو يتطلع إلى صياغة الفلسفة والأهداف التربوية التي تحكم مساره في ربع القرن الحادي والعشرين يستند إلى موروث قيمي وديني ، ومن غايات التربية السودانية التي رسمها حول سياسات التربية والتعليم الذي انعقد في سبتمبر ١٩٩٠ م ، وهي غايات أكدت على ترسيخ العقيدة والقيم الدينية قاعدة ، وتطلعت إلى التربية المتكاملة والتحديث والغايات التي وضعت كأساس لاستراتيجية تطوير التعليم ومناهجه في المؤتمر القومي للتعليم عام ١٩٩٠ م هي :

- ١- تربية جيل يؤمن وبيدين بعقيدة سماوية يلتزم بها خلقا وسلوكا ويهتدي بها في كل مراحل حياته .
- ٢- التركيز على الوحدة الوطنية وتنمية الشعور بالانتماء لوطن واحد والعمل على حماية وحدته وترابه .
- ٣- بناء مجتمع الاعتماد على النفس والعمل على تنمية الموارد الطبيعية للوطن والشعور بالعزة مستلهمين فيه الأصالة في تراثنا مع الوعي بدورنا في تطور الحضارة الإنسانية .
- ٤- العمل على تنويع النشاطات التربوية لإتاحة الفرص لكل فرد لتنمية قدراته واكتشاف ذاته حتى يتمكن من المساهمة الفاعلة في التنمية الشاملة المجتمعية .

ويعتبر بقراءة متأنية لمستحدثات الواقع على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي والتي تؤثر على أربع مسائل أساسية متصلة بالتربية وفلسفاتها في القرن الحادي والعشرين وهي :

الأولى : المعرفة: وسيكون طابعها الزيادة والتفجر والتغيير الدائم ليهياً المتعلم لمتابعة حركتها والوصول إليها والاختيار منها والتحقق من دقتها .

الثانية : المجتمع : سيكون مجتمعا واسعا مفتوحا تتغير طبيعته وقضاياها باستمرار ويلزم فلسفة التربية أن تعد المتعلم على اكتساب معرفته المستمرة بمجتمعه وحراكه وقضاياها المتجددة .

الثالثة : الفرد : أتيحت للفرد إمكانات جديدة تحفز نموه الفكري والعقلي والروحي والجسمي ، وتجددت تطلعات الفرد السوداني في عصر ستشند فيه المنافسة وترتفع فيه المهارات .

الرابعة : طبيعة القيم : حيث أصبحت المجتمعات المحلية بخصوصياتها الثقافية مهددة باجتياح من قيم عالمية ، ويلزم فلسفة التربية وأهدافها أن تعد المتعلم للتعامل الإيجابي والناقد الواعي مع هذه القيم الوافدة والمطروحة على النطاق العالمي وتقصد إلى إخراج أمة سودانية تحترم وتعزز جميع مكوناتها العربية والأفريقية ومكوناتها الثقافية والدينية والعرقية ، متحدة ومتمدنة ومتطورة ، وأمنة تسعى لتحقيق غاياتها وأهدافها العامة :

(أ) الغايات وتتلخص في الآتي :

١- صدق التدين المبني على صدق الإيمان .

٢- الوحدة .

٣- الحرية والمساواة .

٤- السلام والطمأنينة .

٥- تحقيق مجتمع التميز تعليماً وقيماً .

٦- الرأفة

٧- الشورى والديموقراطية .

(ب) الأهداف العامة :

تعتمد مؤسسات التربية والتعليم الإطار العام التالي لصياغة أهدافها التي تربي عليها أجيال الأمة السودانية في القرن الحادي والعشرين في كافة محاور التربية والتعليم ومجالات عملها وتشمل: (١)

١- تعزيز الانتماء الديني والوطني ، والقائم على ترسيخ العقيدة الدينية والإيمان الصادق بالله تعالى ، ومعرفته وتعظيمه ، وإعلاء قيمة الولاء والانتماء للوطن عن طريق التعليم للجميع .

٢- تربية الأجيال على قاعدة صلبة من الأخلاق الفاضلة القائمة على العفة وطهارة النفس ، للقدرة على التواصل الحضاري والثقافي والإنساني .

٣- تمكين المتعلم من التعامل والتكيف الحضاري مع بيئته ومجتمعه .

٤- إكساب المتعلم مهارات البحث الذاتي والحصول على المعرفة واستخدامها .

٥- تنمية شخصية المتعلم في جوانبها المتعددة .

٦- إكساب المتعلم أنماط التفكير بما يمكنه من صنع المستقبل

٧- تحقيق وتدعيم الإيمان بأهمية العلم والتقانة ، واستخدام المبتكرات والأجهزة

١ - المركز القومي للمناهج والبحث التربوي : مؤتمر سياسات التعليم - ورقة التعليم العام في الماضي والحاضر ، ط١ ، الدويم ١٩٩٠م ، ص٦١-٦٢ .

الحديثة مثل الحاسوب وأدوات التحليل الرمزية .

٨- تدعيم وتحقيق المشاركة المجتمعية في تخطيط التعليم وتمويله وإدارته .

٩- تمكين المتعلم من الاستيعاب السليم لمفاهيم : الشورى والديمقراطية ، والسلام

العادل والشامل ، والحرية ، وفهم الإنسان لنفسه وحقوقه وواجباته ، ضمن إطار

السياسة التربوية والمصلحة الوطنية .

١٠- إسهام التربية بشكل فاعل في التنمية البشرية لمتطلبات التنمية المستدامة.

١١ - فتح الجسور بين مراحل التعليم وحلقاته المختلفة من جانب ، وبينها وبين

جوانب التعليم غير النظامي .

١٢- بناء الأنظمة التربوية والهياكل والتشريعات على درجة عالية من المرونة تجعلها

تتجاوب مع المستجدات والتحولت العالمية .

١٣- تأكيد الدور التربوي لمنظمات المجتمع والأسرة ومسؤوليتها في تطوير عملية

التنمية التربوية .

١٤- تعتمد فلسفة التربية على مبدأ البحث والتطوير والتدريب في جميع مؤسسات

وهياكل وزارة التربية والتعليم .

(ج) السياسات العامة :

أولاً : المناهج :

أهم الأسس والمؤشرات التي تشكل المبادئ التي يعتمد عليها تخطيط مناهج القرن

الحادي والعشرين هي :

١- إقرار مبدأ المراجعة الدائمة للمناهج والمقررات الدراسية والنظر إليها كمنظومة

متكاملة ، يراعى في إعدادها تحديد الجهات المشاركة في اختيار مضمونها

ومحتواها ، وعدم الاقتصار على المختصين وذلك بسبب تسارع إنتاج المعرفة والتقانة وزيادة وسائل الإعلام والاتصال .

٢- تحديد المواد الأساسية التي يجب أن يتعلمها الطالب بصفة يورية و متكررة بما يضمن تكيف خريج المؤسسات التعليمية مع متغيرات العصر ومطالب المجتمع

٣- بناء المناهج الدراسية على أساس جذع مشترك يسهم في تحقيق وحدة الفكر والمعرفة الوطنية ويدعم التوجيهات الوطنية (عربيا وإفريقيا) ويسمح في الوقت نفسه بإبراز خصوصيات التنوع المحلي على مستوى الوطن .

٤- إيلاء مناهج اللغة العربية عناية خاصة للارتقاء بمستوى تعلمها وإكساب مهاراتها بوصفها أداة التواصل المشتركة على مستوى الوطن .

٥- إعطاء اهتمام وعناية جادة لتعلم اللغات الأجنبية بوصفها قنوات ووسائل اتصال بالعالم الخارجي والحضارات الإنسانية.

٦- التوسع في المعارف العلمية الحديثة في محتوى المناهج والتركيز على المجالات الأساسية المهمة في مجتمع القرن الحادي والعشرين مثل :

أ- موضوعات بيئية.

ب- علوم الاتصال .

ج- صناعة المعلومات .

د- العلوم الدقيقة .

هـ- التقانة العامة .

و- بالإضافة إلى المواد المعتمدة في الإنسانيات والتربية والعلوم الدينية .

٧- تخطيط المنهج بما يمكن الفرد من التعلم الذاتي ، والتعلم المستمر وتغريد التعليم

لمقابلة الاحتياجات الخاصة لكل فرد .

٨- أن تتضمن المناهج تركيزا خاصا على قائمة القيم الأخلاقية والوطنية في مواجهة التغيرات الناجمة عن التطور العلمي والتقني .

٩- تخصيص مساحة أوسع للنشاطات العلمية والتجارب التطبيقية في المناهج الدراسية بما يسهم في تكوين المهارات الحياتية ، وربط المعارف بالبيئة والحياة وتعزيز التعلم التعاوني ، والاستكشافي والابتكار الذي يقوم على مشاركة المتعلم ونشاطه ويعطي المعلم الدور التوجيهي .

ثانيا : المعلم :

يتطلب القرن الحادي والعشرين عددا من الخصائص والمواصفات في معلم

المستقبل هي :

١- الفهم العميق للبيئة والإطار المعرفي للموضوع الذي يدرسه ، وطرق استقصاءه

وإستخداماته ، والمعايير التي يحكم بها على صحته وتاريخه وكيفية تطوره .

٢- الفهم الجيد للتلاميذ ومعرفة خصائصهم ودوافعهم المؤثرة على تعليمهم .

٣- القدرة على استخدام التعلم الفعال .

٤- القدرة على تطوير ذاته وتحسين الطرائق التي يتبعها في التعليم وتحفيز المتعلمين

على المبادرة والمشاركة واتخاذ القرار .

٥- امتلاك مهارات استخدام الحاسوب في الحياة العملية ، وفي التعليم كوسيلة

تساعد على تطوير طرائق التدريس .

٦- التفاعل مع الطلاب وإتاحة الفرصة للمناقشة والحوار والشورى .

٧- فهم أساليب وطرائق التقويم الملائمة لتشخيص قدرات طلابه ومقاييس

ما حققه من تعلم .

مؤشرات إعداد المعلم على الإجمال هي :

- ١- تمهين التعليم : ويعني أن يصبح التعليم مهنة تمارس بعد استيفاء كفايات معلومة ولها قواعد تنظمها وتقوم خطط التربية بوضع :
 - أ- مصفوفة الكفايات اللازمة لإعداد المعلم ليقوم بأدواره .
 - ب- القواعد التي تنظم مزاولة المهنة ويختار المعلم على أساسها .
- ٢- وضع الخطط التي تضمن تغير دور المعلم من الارتكاز على التعليم إلى التعلم الذاتي والتعلم المستمر .
- ٣- تأكيد دور المعلمين في أي تطوير تربوي مستقبلي ، والتركيز على أهمية تكامل دور كليات التربية ووزارات التربية والتعليم في وضع الكفايات والبرامج النظرية والتطبيقية لإعداد المعلمين عبر التدريب المستمر .
- ٤- تكريم المعلم تكريماً لرسالته التربوية والعناية بمكانته الاجتماعية وأوضاعه المالية .

ثالثاً : التعليم وتفاوت الفرص :

يمكن التخطيط لفرص التعليم في حرو و الأطار العام (المستقبلي التالي) :

- ١- أن تتبنى الاستراتيجية توطين تعليم جيد بالولايات يتكامل مع الخدمات الأخرى ليساعد على استقرار السودان .
- ٢- أن تستوعب مؤسسات التعليم ما لا يقل عن ٨٥٪ من أبناء السودان في الفئة العمرية (٦-١٥) بالتعليم الأساسي إذا أخذنا بالنموذج الإصلاحي " الذي وضعتة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أو ما يقارب ١٠٠٪ طبقاً لنموذجها " الانطلاق " .

- ٣- أما التعليم الثانوي فيجب أن يستوعب ٥٠٪ طبقاً للنموذج "الإصلاحي" أو ٧٥٪ طبقاً لنموذج "الانطلاق".
- ٤- أن تتاح الفرصة لتعليم غير نظامي عبر وسائل متعددة ومرنة ليقدم خدمات تعليمية وتدريبية ليتكامل مع التعليم النظامي ولخفض نسبة الأمية.
- ٥- أن تشجع الدولة ومؤسسات التعليم قطاعات المجتمع على إنشاء مؤسسات التعليم قبل المدرسي مثل دور الحضانه ومؤسسات الأطفال لتعميمه.
- ٦- أن تتبنى الخطة الأولى للاستراتيجية ربع القرنية (الخمس سنوات الأولى) إحداه التوازن في فرص التعليم وسد الفجوة بين المناطق للوصول إلى تعليم متميز

رابعاً : الأطر التعليمية لتنظيم الهياكل والتشريعات :

- بناء على أساس الحكم (اللامحاي) لا بر أن تتضمن الاستراتيجية خطط كالتالي :
- ١- أن تتجه هيكله النظام التعليمي نحو المرونة والتنوع بحيث تسمح للطلاب بالانتقال الأفقي والرأسي بمرونة والتشجيع اللامحدود في التخصصات للوصول إلى مفهوم الشجرة التعليمية بديلاً عن السلم التعليمي .
 - ٢- أن تسمح هيكله النظم التعليمية للفرد بصفة دائمة في الدخول إلى النظام التعليمي
 - ٣- أن تكون مسؤوليه إدارة التعليم أمراً مشتركاً بين الدولة ومؤسسات المجتمع .
 - ٤- إعداد مصفوفة كفايات يشترط توافرها في مدير المدرسة والإدارات التربويه .
 - ٥- التوسع في استخدام صناعة المعلومات في تحديث الإدارة التربويه والإدارة المدرسية بإدارة الشبكات الداخلية (الانترنت) .
 - ٦- استحداث أنظمة خاصة بالتوجيه الفني والإشراف الإداري في المدارس .

٧- وضع سياسة حكيمة وحذرة لتحقيق لا مركزية التعليم .

خامسا : البيئة المدرسية والمرافق :

هناك تغيرات تلمح خطتها (المؤشرات) التالية :

- ١- اعتماد منهجية الخريطة التربوية والمدرسية في التخطيط لتوفير الأبنية على مستوى القطر .
- ٢- إعطاء التنوع في البناء المدرسي والتجهيزات بما يواكب العمليات التي تتم داخل المدرسة واستخدام الخامات المحلية .
- ٣- تضمين الخريطة المدرسية مساحات وقاعات للنشاطات المتعددة .

سادسا : تقنية التعليم والتعلم :

أن تتبنى مؤسسات التعليم مشروعات وخطة لتقنية التعليم في ضوء الإطار العام التالي :

- ١- إبراز المفهوم الشامل لمنظومات تقنيات التعليم والتعلم التي تضم :
 - منظومة التقنيات الحديثة المتمثلة في صناعة المعلومات وتطبيقها .
 - منظومة التقنيات الخاصة بالأجهزة ووسائل التقنية المساعدة .
 - منظومة التقنيات المستخدمة في الإعلام التربوي والبرامج التربوية التلفزيونية.
- ٢- إبراز دور الحاسوب كوسيلة تعليمية وتشجيع إنشاء البرامج التعليمية المدمجة CD التي تتمثل في الكتب الالكترونية وغيرها .
- ٣- إنشاء مراكز وطنية لإعداد الوسائل التعليمية المدمجة .
- ٤- إعطاء أولوية لتأهيل المعلمين لاستخدام التقنيات الحديثة .
- ٥- توسيع التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية لإنتاج برمجيات التعليم .

٦- تطوير المنظومات التربوية الإحصائية ، ووضعها في شبكة معلومات الكترونية

سابعاً : التمويل :

يمكن رسم الإطار العام التالي لمستقبل تمويل التعليم :

١- تبني مبدأ المشاركة في تمويل التعليم بين الحكومة لاتحادية والحكومات الولائية والمحليات من جهة ، ومؤسسات المجتمع المحلي والجمعيات والقطاع الخاص من جهة أخرى .

٢- إعادة صياغة الأولويات القومية ليأخذ التعليم حقه من الناتج الإجمالي المحلي بما يبلغ ٨٪ ومن الإنفاق السنوي بما يبلغ ٢٠٪ .

٣- إقامة هيئات عامة للوقف التعليمي لتحفيز المتبرعين .

٤- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال التعليم .

٥- تشجيع المشاركة الشعبية في تمويل التعليم .

٦- الارتقاء بالكفايات الداخلية للنظم التعليمية بما يضمن ترشيد استخدام الموارد .

٧- التوسع في المدارس والبحوث الخاصة باقتصاديات التعليم .

(٤) المخرجات (كفايات ومواصفات جيل المستقبل) :

من أهم الكفايات والمهارات اللازمة لتربية (المستقبل ما يلي :

١- القدرة على المحافظة على الهوية الدينية والثقافية والدينية والقومية ، محصنا

من التأثيرات السالبة لعولمة الثقافة والقيم في ظل القرية الكونية الواحدة .

٢- امتلاك مهارات التواصل الثقافي والحضاري للتعامل مع عالم متغير .

٣- امتلاك مفاتيح المعرفة للتعلم الذاتي ومتابعة التعلم .

٤- القدرة على العمل مع الفريق بروح التعامل والإبداع وأخلاقيات العمل .

- ٥- امتلاك مهارات التفكير الناقد والاستدلال والنقد البناء والحوار مع الآخرين. (١)
- ٦- القدرة على حل المشكلات واتخاذ القرار.
- ٧- القدرة على التخطيط للمستقبل والنجاح فيه .
- ٨- مهارات استخدام أجهزة الحاسوب وأنواع التقنيات الحديثة .
- ٩- التمكن من اللغة العربية وإتقان مهاراتها .
- ١٠- القدرة على استخدام أكثر من لغة .
- ١١- القدرة على إجراء البحث وتطبيق البيانات .

(٥) التقويم:

يراعى في تطبيق المستقبل وسياساته ما يلي:

- ١- إبراز شمولية التقويم لجانبيين أساسيين : تقويم الطالب وتقويم العملية التربوية بكل مكوناتها وفق أساليب وأدوات مناسبة .
- ٢- تحديد المعايير والكفايات لكل عنصر من عناصر العملية التعليمية داخل وخارج المدرسة .
- ٣- التركيز على تقويم الطالب بحيث يشمل :
 - أ- تقويم المهارات والجوانب القيمية ، بالإضافة إلى التحصيل المعرفي .
 - ب- التقويم المستمر خلال العام وعدم الاقتصار على الامتحانات النهائية .
 - ج- تقويم التجارب والتطبيقات العملية التي يقوم الطالب بتنفيذها .
 - د- اعتماد التقويم الذي يهتم بتحديد مدى تقدم الطالب وإتقانه للمهارات المطلوبة وليس مقارنة أدائه بأداء طلاب آخرين .

١ - أزهرى التجاني عوض السيد : مرجع سابق ، ص ٨-٩ .

- هـ - تبني التقويم الذاتي بواسطة الحاسوب وغيره من الأساليب .
- ٤- تأكيد ممارسة التطوير الذاتي للمدرسة بتطبيق نظام الجودة وفق محكات تتطور لتصل إلى المستويات العالمية .
- ٥- ضرورة تنويع مصادر التقويم الداخلي ، والتقويم الخارجي من خلال مؤسسات حكومية أو شبه حكومية أو أهلية أو أجنبية .
- ٦- تنمية ثقافة المواطنين لفهم نتائج التقويم لدى أبنائهم والانعكاسات النفسية التي تنشأ من خلال تعامل الأهل مع الطلاب خلال الامتحان .
- ٧- المشاركة في التقويم المقارن للنظم التعليمية مع الدول الأخرى .

مناهج التعليم الثانوي في السودان :

التعليم الثانوي حلقة ذات أهمية قصوى لان خريجيه إما وجدوا طريقهم إلى سوق العمل أو مواصلة التعليم الجامعي .
ولذا وقع على كاهلها مسؤوليات جسيمة تتمثل في ثنائية غاياتها في الإعداد للحياة والتهيئة لمؤسسات التعليم العالي ، وقد تضمنت هاتان الغايتان العديد من الأهداف منها : (١)

- ١- إنشاء جيل مؤمن بالله متمسك بعقيدته ، متميز في سلوكه الفردي والجماعي .
- ٢- تحقيق الارتقاء العام والنمو المتكامل للطلاب .
- ٣- تنشئة جيل مخلص لوطنه يثق في نفسه وأمه ويدرك رسالته القومية والإقليمية والإنسانية .
- ٤- السعي لتطوير البيئة المحلية والقومية كواحدة من نعم الله .

١ - المركز القومي للمناهج والبحث التربوي : وثيقة التعليم الثانوي ، ط١، الدويم ، ٢٠٠٥م، ص٦٣-٧١ .

٥- تعميق معرفة الناشئة بالنظم الاجتماعية والاقتصادية السائدة في الوطن بما يزكي فيهم روح النضال للدفاع عن العقيدة ومكاسب البلاد .

٦- تزويد الدارسين بالثقافة التي تمكنهم من الإحاطة الواعية بالأحوال العالمية والتيارات الفكرية المعاصرة والمنظمات المختلفة .

٧- تعميق مفهوم الأسرة ومكانتها في المجتمع .

٨- تنمية التفكير العلمي لدى الطلاب وتنمية روح البحث والتجريب والاطلاع واستثمار أوقات الفراغ .

ولقد حاولت كل الإصلاحات تحقيق كل الأهداف ولو بحدود مقبولة إن لم يكن كلها .

أهداف المدرسة الثانوية في السودان :

١- أن تسهم المدرسة في تعزيز وتنمية العقيدة والأخلاق الدينية لدى الطلاب وتبصيرهم بتعاليم الدين وتراثه ، وتربيتهم على هديه لبناء الشخصية العابدة لله ، المتحررة المسؤولة ، وان تعمل على تركيز القيم الاجتماعية المؤسسة على دوافع العمل الصالح والدعوة .

٢- أن تزود الطلاب بألوان من الثقافة العامة والدراسات الخاصة بالآداب والعلوم والفنون والاتجاهات العلمية في التعليم النظري والتطبيقي والتقني والمهني بما يهيئ الطلاب لمواصلة الدراسة بالتعليم العالي والمشاركة في الحياة العملية في مختلف القطاعات .

٣- أن تشجع الإبداع وتنمي القدرات والمهارات والاتجاهات المرغوبة ، وتتيح فرص التدريب على وسائل التقنية الحديثة وتطويرها وتكيفها لخدمة الحق والخير والصالح ، إعلاء قيمة العمل اليدوي .

٤- أن تنمي الفكر العلمي لدى الطلاب وتشجيع روح البحث والتجريب والاطلاع وحب القراءة وتنمية مهاراتهم اللغوية واكتساب المعرفة وتصنيفها ومواصلة التنقيف الذاتي .

٥- أن تسهم في تقوية روح الجماعة والولاء الوطني وتنمية الاستعداد للتعاون والشعور بالواجب والبذل للمصلحة العامة ، والمحافظة على الحق العام والخاص وتعميق الوجدان بحب الوطن والأمة والإنسانية ، وتعزيز ثقة الطلاب بأنفسهم وأمتهم ورسالتهم الحضارية .

٦- أن تعمق معرفة الطالب بتاريخ الأمة وحضارتها ونظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة بما يزكي فيهم روح الجهاد والدفاع عن العقيدة ومكاسب الأمة بما يحقق تطلعات الأمة في رسالتها الحضارية إلى حياة نظيفة طاهرة .

٧- أن يعد الفتاة والفتى لحياة أسرية مستقرة وفق قيم وتعاليم الدين .

٨- تنمية الوعي البيئي لدى الناشئة وتبصيرهم بمكونات الطبيعة في الماء والهواء والأرض والسماء لمعرفة نعم الله فيها وحفظها من الفناء وتنميتها وحسن توظيفها .

٩- أن تمكن الطلاب من ممارسة ألوان متعددة من النشاط التربوي وتعيينهم على استمرار النمو السريع والتمتع البرئ واستثمار الفراغ .

في مجال التجربة والتطبيق :

من أجل التطبيق الأفضل ولكي لا تحدث هزة في النظام التعليمي وحرصا على توزيع عبء التكلفة على عدة سنوات ، وحتى يحدث الاستعداد من حيث تجهيز المدارس وإعداد المقررات والكتب الدراسية ، ولاختصار فترة التعميم وإعطاء كليات التربية

- فرصة لإعداد المعلم المؤهل ، ولأن التطبيق في عدد من المدارس لا يشجع الجامعات على تغيير نظم قبولها ، ولكل ما سبق ظهر اقتراح تعميم التطبيق على النحو التالي :
- ١- أن يتم خلق وعي عام حول التصور المقترح للدراسة بالمرحلة الثانوية لدى المعلم والمجتمع باستخدام كافة الوسائل المتاحة .
 - ٢- أن تكون بداية التطبيق من العام ١٩٩٦م / ١٩٩٧م .
 - ٣- أن يستمر القبول في المدارس القائمة كما هو عليه الحال الآن بان يتم إدخال المواد الجديدة بما لا يحتاج إلى جهد في إعداد المناهج وتجهيزات المدارس وإعداد وتجهيز المعلم بطريقة تقرب بين المسافات المختلفة وصولاً إلى توحيدها .
 - ٤- الاستعداد منذ وقت مبكر لتنقيح المناهج وتعديلها وإصلاح المقررات السائدة.
 - ٥- إجراء دراسات حول اقتصاديات وجدوى التعليم .
 - ٦- بعد اكتمال مساقات المدرسة الثانوية المقترحة يتم تحويل المدرسة الدينية والفنية القائمة إلى مراكز مهنية وتدريبية .

ثالثاً : في مجال المناهج :

- ١- أن يراعى في تحديد المناهج ما يستجيب لمنهج المواد المرتبطة والنشاط ، مع التركيز على أن يكون الربط بين المواد والنشاط ربطاً منظماً يشترك فيه المعلمون والخبراء ولا بد لهذا النوع من المناهج أن يكون المعلم على معرفة تامة بالأهداف وكيفية صياغتها وتقويمها والتدخل في الوقت المناسب للقيام بالربط والتأكد من وضوح الفكرة التي تعرض لها بالربط وأن يكون مؤمناً بقيمة مصادر التعلم وفائدتها بعيداً عن السطحية والافتعال في عملية الربط ، ويعمل منهج المواد المرتبطة والنشاط في تركيز فكرة وحدة المعرفة وتكاملها .

٢- أن يعد المنهج بصورة تمكن الطالب في الصفين الأول والثاني على الأقل من الإلمام بالمواد الأكاديمية والفنية والإنسانية بصورة عامة ومترابطة بحيث تنتهي ازدواجية المرحلة الثانوية وثنائيتها وتمكن الطالب من اكتشاف قدراته وميوله وتوجهاته الدراسية إلى مختلف المجالات في الصف الثالث، والمستقبل .

٣- أن تقوم الدراسة على نظام الفترات الدراسية الواحدة إلى (١٣ أسبوعا) بما في ذلك أيام الامتحانات .

٤- أن يقوم تحصيل الطلاب بصورة مستمرة على طول الفترة الدراسية موزعا على النحو التالي :

• ٢٠٪ للمناشط .

• ٢٠٪ للأعمال الصفية المختلفة .

• ٦٠٪ للامتحان التجريبي إن وجد .

وبالطبع هذا التقويم يخص طلاب الصفين الأول والثاني وتوزع المواد الدراسية

(المقررات) على سنوات الدراسة بحيث تراعى الجوانب التالية :

١- مواد إجبارية لكل مواد الصفين الأول والثاني الثانوي .

٢- مواد إجبارية لكل طلاب الصف الثالث وهي :

اللغة العربية - التربية الدينية - اللغة الانجليزية - الرياضيات .

٣- إعطاء وزن أكبر للمواد التالية في السنتين الأولى والثانية :

اللغة العربية - اللغة الانجليزية - الرياضيات - العلوم العامة .

٤- إدخال العلوم الفنية الإجبارية ابتداء من الصف الأول .

وينبغي الإشارة إلى تفرد السودان بإنشاء مجلس قومي للتخطيط الاستراتيجي

وقد خطط لاستراتيجية ربع قرنية ويمكن عرض بعض المعلومات حول هذا المجلس .

المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي بالسودان :

الأمانة العامة للمجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي

نصت الفقرة (١٤) من المرسوم الجمهوري بإنشاء أمانة عامة تعمل تحت

إشراف السيد / وزير رئاسة مجلس الوزراء الموقر . وتختص الأمانة العامة بالتالي :

• القيام بأعباء السكرتارية العامة لأعمال المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي واللجنة العليا والمجالس القطاعية .

• معاونة المجلس القومي واللجنة والمجالس القطاعية على أداء مهامها من خلال توفير المعلومات وإعداد الدراسات التي تكلف بإعدادها .

• تدوين قرارات المجلس وتبليغها للجهات المختصة .

• العمل كحلقة اتصال بين المجلس القومي من جهة ومجالس ووحدات التخطيط بالولايات والوزارات من جهة أخرى .

• متابعة تنفيذ قرارات وتوجيهات المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي واللجنة العليا وإعداد تقارير بموقف التنفيذ .

١. مكتب الأمين العام :

أ. المكتب التنفيذي : الاختصاصات :

١. توفير بيانات في مجالات معينة ذات أهمية للخطة الاستراتيجية وأعمال الأمانة

العامة وتخطيط وتنفيذ الأعمال الإدارية والكتابية الخاصة بمكتب الأمين العام .

٢. تنظيم المواعيد والمقابلات وإعداد مفكرة الأمين العام اليومية .

٣. التحضير للاجتماعات التي يرأسها الأمين العام وتوجيه الدعوات وتدوين وقائع

الاجتماعات وإبلاغ القرارات والتوجيهات للجهات المختصة ومتابعة للتنفيذ .

٤. متابعة القرارات والتوجيهات والتكليفات الصادرة من الأمين العام للأمانات والأقسام المختلفة بالأمانة .
 ٥. الأعمال الكتابية والمكتبية والإشراف على الخطابات الواردة والصادرة وحفظ المكاتبات والوثائق بالتقنيات الحديثة وضمان سرعة وسهولة استرجاعها كلما دعت الحاجة .
 ٦. الإشراف على مكتب السيد/ الأمين العام .
 ٧. التنسيق مع أمناء الأمانات الفرعية المختصة بأمانة المجلس في أداء مهام الإعلام والمراسم والعلاقات العامة .
 ٨. تأمين سرية المكاتبات والمداومات والوثائق .
 ٩. مرافقة الأمين العام في زيارته (حسب الطلب) وأخذ المذكرات بالتوجيهات التي يصدرها بغرض المتابعة وملاحقة التنفيذ .
 ١٠. المحافظة التامة على جميع الأجهزة والمعدات بمكتب الأمين العام والتأكيد من صلاحيتها للعمل والإنتاج في جميع الأوقات .
- ب. وحدة الحوسبة والمعلومات : تعنى بالبنية الأساسية لقواعد بيانات المعلومات ومسئولية تنفيذ الشبكة الداخلية والأتمتة بالأمانة العامة
- ج. التدقيق الداخلي (المراجعة الداخلية) :**
- ١- ضمان الحفاظ على المال العام وترشيد الصرف على بنود الموازنة.
 - ٢- درء أية مؤشرات أو محاولات سوء استخدام المال العام .
- د. وحدة تجهيز وتحضير البيانات : جمع وإعداد وتحضير البيانات عن الموضوعات العاجلة لمشاركات الأمين العام وأمناء الأمانات الداخلية والخارجية .

٢. أمانة القياس والتقويم :

أ. تطوير أسس التقويم والقياس وإعداد مؤشرات القياس التي يتم في ضوءها قياس الانجاز في تنفيذ الاستراتيجية .

ب. بناء قاعدة بيانات إحصائية وإجراء الدراسات المطلوبة في مجالات المحاور الاستراتيجية الرئيسة الثمانية .

ج. رصد ومتابعة تمويل الخطط .

د. القيام بمهام السكرتارية الفنية للمحاور الاستراتيجية الثمانية وللهيئة العلمية (مجموعة العلماء والخبراء المختصين والاستشاريين في المجالات المختلفة للاستفادة منهم في الدراسات الاستراتيجية) .

هـ. المبادرة بتقديم توصيات أو رؤى حول القضايا المتصلة بمجال قياس وتقويم الخطط الاستراتيجية

و. تقديم المساعدة الفنية لوحدات التخطيط الاستراتيجي بالمركز والولايات في مجال التقويم وقياس الانجاز في تنفيذ الخطة الخمسية .

ز. تلقي تقارير دورية ربع سنوية و سنوية عن تنفيذ وتقويم الخطة على المستويين القومي والولائي بالتنسيق مع أمانة شؤون المجلس .

ح. إعداد تقارير دورية نصف سنوية و سنوية للمجلس القومي واللجنة العليا بشأن موقف أداء وتقويم الخطة على المستويين القومي والولائي .

٣. أمانة شؤون المجلس :

أ. إعداد مقترحات جدول أعمال المجلس واللجنة العليا بالتنسيق مع أمانة القياس والتقويم .

ب. التحضير لاجتماعات المجلس القومي واللجنة العليا والقيام بهام سكرتارية المجلس واللجنة العليا والإشراف على قاعات الاجتماعات. ج. تسجيل وطباعة وقائع اجتماعات المجلس القومي واللجنة العليا والاحتفاظ بسجل للمضابط بسرية تامة. وتوثيق المداولات بالصوت والصورة بالتنسيق مع أمانة الإعلام الاستراتيجية.

د. متابعة إعداد الخطة المجازة سنوياً واستلامها من الولايات والوزارات القومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وكذلك متابعة استلام التقارير الربعية والسنوية عن أداء الخطة ورفع تقارير بذلك.

هـ. إحالة الخطة السنوية المجازة وتقارير الأداء الربعية والسنوية (نسخة مطبوعة وأخرى الكترونية) فور استلامها لأمانة القياس والتقويم للمعالجة الفنية المطلوبة. والتنسيق مع الجهات المختصة بالأمانة لوضع برامج الطواف على وحدات التخطيط بالوزارات القومية وأمانات التخطيط الولائية بغرض مناقشة الخطط وأدائها وبناء القدرات اللازم في ذلك الجانب.

ز. العمل كحلقة وصل بين أعضاء المجلس القومي والوحدات الفنية بالأمانة العامة لمعالجة مختلف القضايا المرتبطة بالخطة التي تثار من وقت لآخر.

ح. تطوير المكتبة الورقية وإنشاء مكتبة الكترونية وبناء قاعدة بيانات تعنى بالدراسات الاستراتيجية.

٤. أمانة الإعلام الاستراتيجي والعلاقات الدولية :

أ. إجراء الاتصال والتعاون مع مراكز الدراسات والمعلومات وبيوت الخبرة العالمية والمحلية النظرية بهدف تبادل الخبرات والتجارب التي تصب مباشرة في خدمة القضايا الاستراتيجية .

ب. نشر ثقافة التخطيط الاستراتيجي وتنظيم المنابر والمنتديات وورش العمل والمحاضرات واللقاءات الإعلامية ... الخ .

ج. إبراز نشاط الأمانة العامة من خلال أجهزة الإعلام المختلفة .

د. توفير بيانات في مجالات معينة ذات أهمية للخطة وأعمال الأمانة العامة في المشاركات بالداخل والخارج وذلك بالتنسيق مع وحدة تجهيز وتحضير البيانات بمكتب الأمين العام .

هـ. التوثيق بالصورة والصوت لنشاط الأمانة العامة .

و. تغطية أعمال المجلس القومي واللجنة العليا والمحاور الاستراتيجية بوسائل الإعلام المختلفة بالتنسيق مع الجهات المختصة بالأمانة العامة .

ز. خلق قنوات اتصال قوية وفاعلة مع وسائل الإعلام المقروءة والمرئية .

ح. إنشاء ودعم وتطوير وسائل الاتصال والتغذية الراجعة بين المجلس القومي ولجنته العليا والمحاور الاستراتيجية بالأمانات والوحدات على المستويين القومي والوطني .

ط. إعداد وإصدار المجلة الشهرية والنشرات الصحفية الدورية بالاشتراك مع الأمانات الأخرى بالأمانة العامة .

٥. أمانة الموارد البشرية والمالية :

• توفير مستلزمات الأمانة العامة من أدوات ومعينات عمل ومحسنات للبيئة وتهيئة مناخ انعقاد المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي واللجنة العليا والمحاورة الاستراتيجية .

• تمويل الأنشطة والبرامج الخاصة بالمجلس واللجنة العليا والمحاورة الاستراتيجية والأمانة العامة وتقديم الخدمات الداعمة لأعمالهم . - إدارة وتنمية الموارد البشرية بالأمانة العامة استقطاباً وتدريباً وتطويراً .

• تطبيق القوانين ونظم الخدمة العامة .

• إعداد مقترحات الموازنة السنوية للأمانة العامة بفصولها المختلفة (الأجور، الخدمات والتسيير ، المصروفات الرأسمالية ، النقد الأجنبي والتنمية) .

• ترشيد وضبط الصرف على بنود الموازنة بغرض الحفاظ على المال العام.

• الاهتمام بشؤون المقر (المباني والمعدات والآليات والآلات) وكافة مدخلات العمل .

• تقوية الخدمات الداعمة لأعمال المجلس واللجنة العليا والمحاورة الاستراتيجية والأمانة العامة بأماناتها الفرعية وأقسامها .

بعد تقييم الإستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢ . ٢٠٠٢م) وضع بان احد اسباب

ضعف التنفيذ نتج لعدم وجود آلية متابعة فاعلة . وبموجب المرسوم الجمهوري رقم (٣٤)

لسنة ٢٠٠١م الصادر بتاريخ ٢٩/٥/٢٠٠١م المعدل بالمرسوم الجمهوري (٣٢) لسنة ٢٠٠٦م

تم تكوين المجلس القومي للتخطيط الإستراتيجي ، ويتكون من (٣٦٩) عضواً برئاسة

السيد / رئيس الجمهورية ، والسيد / وزير رئاسة مجلس الوزراء مقررأ له . كما تلخصت

سلطات المجلس في النقاط التالية :

- تحديد موجّهات وأهداف الإستراتيجية القومية .
- تحديد المجالات القطاعية للتخطيط الإستراتيجي .
- إجازة الإستراتيجية القومية .
- إقرار خطط التنمية متوسطة المدى كمرحلة سابقة لاعتمادها من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية .
- تقويم تنفيذ الخطط ومراجعتها وفق ماتقتضيه طبيعة أية مرحلة أو أي ظروف طارئة .
- يصدر المجلس لائحة لتنظيم أعماله واجتماعاته .

اللجنة العليا للتخطيط القومي الإستراتيجي:

- بموجب المرسوم الجمهوري رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠١م المعدل بالمرسوم (٣٢) لسنة ٢٠٠٦م تم تكوين اللجنة العليا للتخطيط القومي الإستراتيجي من (١٣) عضواً برئاسة نائب رئيس الجمهورية وحددت لها المهام التالية :
- إعداد مقترح لموجّهات الإستراتيجية القومية ربع القرنية بما يتضمن الغاية الأهداف .
- تكوين لجان قطاعية لإعداد مقترحات الإستراتيجيات القطاعية وتحديد اختصاصاتها .
- إعداد تصور مبدئي لوثيقة الإستراتيجية .
- إعداد مقترح البرامج المرحلية لتنفيذ الإستراتيجية القومية ومتابعة إنفاذ البرامج .
- يجوز للجنة الاستعانة في أعمالها بالخبرات الفنية المتخصصة .

وحدات التخطيط بالوزارات الاتحادية: تم إنشاء مجالس التخطيط بالوزارات الاتحادية بموجب المرسوم الجمهوري رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠١م معدل ٢٠٠٦م علي ان يكون الوزير الاتحادي رئيساً للمجلس وتتكون عضويته من مديري الوحدات والهيئات والمؤسسات والادارات الرئيسة بالوزارت .

ومن واجبات تلك الوحدة الآتي :

- صياغة ما يلي الوزارة في إطار الإستراتيجية القطاعية .
- متابعة تنفيذ الإستراتيجية والخطط المحلية وتقويم التنفيذ ورفع تقارير دورية بذلك للجنة العليا للتخطيط الإستراتيجي .

مجالس التخطيط الولائية: كما تم أيضا إنشاء مجالس التخطيط الولائية وتحديد اختصاصاتها بموجب المرسوم الجمهوري رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠١م معدل ٢٠٠٦م علي ان يكون الوالي رئيساً للمجلس .

ومن مهام المجلس الولائي الآتي :

- اقتراح موجهات الإستراتيجية وأهدافها علي المستوي الولائي .
- اقتراح المجالات القطاعية علي مستوي الولاية .
- تقويم وتنفيذ الخطط بصفة دورية ورفع تقارير بشأنها للجنة العليا للتخطيط الإستراتيجي .

الأمانة العامة للمجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي: نصت الفقرة (١٤) من المرسوم الجمهوري بإنشاء أمانة عامة تعمل تحت إشراف السيد / وزير رئاسة مجلس الوزراء الموقر .

وختص الأمانة العامة بالتالي :

- القيام بأعباء السكرتارية العامة لأعمال المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي واللجنة العليا والمجالس القطاعية .
- معاونة المجلس القومي واللجنة والمجالس القطاعية على أداء مهامها من خلال توفير المعلومات وإعداد الدراسات التي تكلف بإعدادها .
- تدوين قرارات المجلس وتبليغها للجهات المختصة .
- العمل كحلقة اتصال بين المجلس القومي من جهة ومجالس ووحدات التخطيط بالولايات والوزارات من جهة أخرى .
- متابعة تنفيذ قرارات وتوجيهات المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي واللجنة العليا وإعداد تقارير بموقف التنفيذ .

الأهداف الإستراتيجية الكلية

في إطار الرؤية المحاطة بالقيم ، وفي مواجهة التحديات نضع الأهداف التالية
لإستراتيجيتنا :

١. استدامة السلام والسيادة الوطنية والوفاق الوطني :

- أ. توطيد المقومات الأساسية الدفاعية والأمنية لحفظ سيادة البلاد ، وتعزيز أمنها الداخلي والخارجي ، وحماية مواردها الطبيعية والبشرية ، وصيانة استقرارها السياسي ، ونموها الاقتصادي ، وسلامها الاجتماعي .
- ب. العمل على إرساء دعائم السلام في سائر جهات البلاد ، وما يستتبع من سلام اجتماعي وحل النزاعات سلمياً .
- ج. تنمية عُرف الحوار الوطني بين القوي السياسية والاجتماعية حول مستجدات القضايا الكبرى ، وبما يتيح الاختلاف المشروع حول المناهج والوسائل ، في إطار الاتفاق الشامل علي جوامع القيم وقواسم المصالح .
- د. إرساء تقاليد مرعية ذات مرونة وفاعلية في أدائنا الدبلوماسي والسياسي الخارجي وذلك بما يهيئ لسياستنا الخارجية أن تحقق مصالحنا الحيوية ، وأن تخدم خططنا الإستراتيجية ، وأن تتيح الفرص المواتية لتميزنا في المحيط الإقليمي والساحة الدولية سواء بالشراكة المتكافئة ، أو بالمساهمة الايجابية .

٢. تعزيز المواطنة والهوية السودانية :

- أ. اتخاذ المواطنة أساساً للحقوق والواجبات ، وقاعدة للمساواة أمام القانون .
- ب. الوصول بالتقدم الاجتماعي إلي المواءمة الرشيدة بين احتفاظ شعبنا بأصالة قيمه الثقافية الذاتية وبين انفتاحه علي حداثة الثقافات والمعارف الإنسانية ، وذلك

نأياً عن الاستلاب الحضاري وتحصيماً في وجه الغزو الثقافي .

ج. البلوغ بالتنوع الثقافي في تكوين مجتمعنا إلى درجات متقدمة من إثراء التماسك الاجتماعي وتعزيز السلام الاجتماعي ، وذلك بتنمية هذا التنوع نحو التلاحق الثقافي والتماسك الاجتماعي .

د. تعميق المفاهيم الثقافية المتقدمة وتوسيع المناشط ذات الأداء الثقافي ، حتي نبلغ مستويات متقدمة من ترقية الذوق الجمالي ، والسلوك القيمي ، وحتى تفضي الممارسة الثقافية إلى الإبداع المتميز بين سائر الثقافات الأخرى ، سواء في حقول العلم والفكر ، أو في ألوان الآداب والفنون .

هـ. تعزيز قيم الهوية السودانية التعددية الجامعة بتقديمها علي الانتماءات الثانوية والتعبير عنها في الإبداع الفكري والثقافي والأدبي والفني وسائر مناسط الحياة .

٣. التنمية المستدامة :

أ. التجاوز بآثار اقتصاد التحول إلى مرحلة الإقلاع والانطلاق ، وذلك من خلال تطورنا إلى دولة تصنيع ناهضة ، تتنوع فيها القاعدة الإنتاجية ، وتتعدد التركيبة التصديرية وذلك بإعمال المعرفة التقنية ، والجودة الشاملة، مما يضفي علي استكمال البنيات التحتية المادية ميزات البنية الفوقية المعرفية ، وهو ما يحقق التسارع في التطور.

ب. استدامة الاستقرار في معدلات النمو الاقتصادي والتوازن الهيكلي ، والارتفاع بها إلى معدلات نوعية من اقتصاديات التقدم التقاني الذي يرتقي بالإنتاج الزراعي الصناعي والتبادل التجاري إلى قيمة تراكمية مضافة .

ج. التعديد والتنويع في توزيع قطبيات التنمية الاستثمارية علي جغرافيتنا

الاقتصادية، مما يحقق أهداف التنمية المتوازنة ، ويمنح اقتصادنا ميزات التنوع الإنتاجي والتصديرى ، ويحفظ التوازن السكاني والأمن الاجتماعي .

د. إقامة دولة التصنيع والزراعة ومجتمع المعلومات والتقانة وهما يحققان الجودة في الإنتاج والامتياز في الإنتاجية بما يقوي فرص المنافسة في الاقتصاد المعولم .

ه. تأهيل بلادنا لاقتصاديات الموارد الحيوية الحرجة كالماء والطاقة والغذاء مما سيدخل العالم في الأزمت والنزاعات جراء الندرة في المصادر ، وذلك بتطوير مشروعاتنا الكبرى في الري والتوليد الكهربائي والاستخراج البترولي ، والإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، إلي مستوى الاكتفاء القياسي ، والتبادل التجاري النوعي .

و. تطوير الأولويات بين قطاعات النشاط الاقتصادي بوضع القطاع الخاص الإنتاجي والخدمي ، في موقع الريادة والمبادرة ، مع الارتقاء بأشكال المشاركة القطاعية الأخرى ذات الاستيعاب الأوسع للقواعد الاجتماعية .

ز. ترقية التخصيص والتوظيف للموارد ، بتوجيه النصيب الكافي من العائدات البترولية والتعدينية للتحديث والتطوير في قطاعات البنية الأساسية ، والتنمية الزراعية والصناعية ، مع تطوير الاستنباط الحيوي للمصادر والموارد الأخرى . هذا علاوة علي ترشيد الاستخدام لهذه الموارد من خلال الإدارة التنموية الكفؤة التي تتجاوز الهدر والفاقد والتجميد .

٤. خفض الفقر وتحقيق أهداف الألفية :

أ. الارتقاء بالبعد الاجتماعي للنمو الاقتصادي عن طريق التنمية الاجتماعية الشاملة في التوازي مع اعتماد البعد البيئي للتنمية الاقتصادية ، بانتهاج التنمية المتوازنة

المستدامة . وبخاصة في الارتقاء بالإنتاج الريفي والحياة الريفية ، مما يجفف قنوات الهجرة الداخلية ، والاكتظاظ السكاني الحضري .

ب. تضيق جيوب الفقر ، وتوسيع مظلات الضمان والتأمين والتكافل وإطلاق التنمية المحلية كبناء تحتي ، ورفدها بالمشروعات الكبرى ذات التوظيف الكثيف كبناء فوقي .

ج. استهداف التوزيع السكاني المتوازن من خلال تطبيق التنمية المتوازنة ، مع الإنماء الدائم للخصائص السكانية .

د. تطوير قاعدة الصحة للجميع إلي آفاق بناء القدرات الجسدية والعقلية ، ابتداء من توسيع الصحة الوقائية وتعميم التأمين الصحي ، وانتهاء إلي تحديث الصحة العلاجية المتميزة وتطوير الرعاية الصحية النوعية .

هـ. تعميم الوعي العام بالقيمة الصحية للتربية البدنية ، وتوسيع قاعدة ممارستها لسائر الفئات العمرية ، بناء علي مبدأ الرياضة للجميع ، وذلك مع الوصول بالألعاب الرياضية التنافسية إلي الحد المرموق إقليمياً ودولياً .

و. تطوير مستويات الأمومة الآمنة ، والطفولة السليمة ، والشيوخوخة المستقرة أصحاباً للحياة وإنماء للمورد البشري . علاوة علي ترسيخ الالتزام الكامل من مؤسسات الدولة والمنظمات الأهلية باستهداف الفئات المحتاجة للرعاية والحماية .

٥. الحكم الراشد وسيادة القانون :

أ. تطوير الفرص أمام ممارسة سياسية ناضجة رشيدة تفتح علي التجربة الإنسانية المعاصرة ، وتعبر عن خصوصية تكويننا الاجتماعي والثقافي ، وذلك في ظل المساواة في حقوق المواطنة ، وحرية التعبير والتنظيم ، وعدالة المشاركة في صنع القرار

وتداول السلطة ، وذلك وفق حماية الدستور ورعاية حكم القانون .

ب. بسط سيادة القانون واستقلال القضاء وتوفير العدالة دون تمييز أو انحياز.

6. البناء المؤسسي وبناء القدرات:

أ. ترسيخ قنوات الاتصال المتبادل بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني للحوار العام حول القضايا السياسية ، وتطوير آليات قياس الرأي العام للمساهمة في صنع القرار السياسي ، واستيعاب عناصر المعرفة والخبرة في المؤسسات الفنية الداعمة لصنع القرار.

ب. تطوير هياكل الدولة ، اتحادياً وولائياً ، من حيث التنظيم الإداري والقانوني، والأداء العدلي والرقابي ، وذلك لأداء الخطط الإستراتيجية ، والبرامج المرحلية علي وجه الجودة والامتياز، وبما يتيح سرعة التجاوب المؤسسي مع المتغيرات .

ج. التطوير المتجدد للمناهج الإدارية ، وفق متغيراتها العالمية ، لمواكبة اقتصاديات المعرفة المعلوماتية ، والشراكة العالمية ، والتنمية المستدامة . د. التصاعد بأدوار المجتمع المدني بكل منظماته الحديثة وتكويناته الأهلية إلي مستوى المشاركة الكاملة للدولة في وضع الخطط وتنفيذ البرامج ، وإرساء المقومات الداعمة لقيام مجتمع المعرفة التقانية والإبداع العلمي.

هـ. الارتقاء بمستوي تمكين المرأة من المشاركة المتساوية في الحياة العامة، ومن المشاركة المتعادلة في الحياة الخاصة ، وذلك في إطار قيم الأمة وأعراف المجتمع .

و. إحراز التقدم في التأهيل المستدام للمورد الشبابي ، بما يمكّنه من بناء قدراته، وتوظيف كفاءاته ، حتي يكون آمناً مطمئناً علي مستقبل تطلعاته .

ز. الارتقاء بقاعدة التعليم للجميع إلي مستوى التأهيل النوعي للمورد البشري

من خلال المنظومات المتقدمة للتعليم والإعلام والمعلومات . وحتى يكون التعليم موصولاً بأهداف البحث العلمي والتطوير التقني ، ومربوطاً بخطط التنمية والعمالة ومفتوحاً علي معطيات العلم الحديث والتقانة ، وحتى يكون الإعلام مستجيباً لتطور الآفاق الفضائية والشبكية، ومتجاوباً مع مقتضيات القيم العليا للمجتمع والمصالح الكبرى للبلاد .

٧. توظيف المعلوماتية :

- أ. البلوغ بمشروع صناعة المعلومات إلي تحقيق غاياته في رفد مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع بالخلفية المعرفية الضرورية لوضع الخطط وصنع القرارات وذلك علي أسس علمية ورؤي منهجية .
- ب. قيام مجتمع المعلومات ارتقاءً بأدائنا العام ، ومواكبة للانفجار المعرفي في العالم .

٨. تطوير البحث العلمي :

- أ. الارتقاء بالبحث العلمي من حيث بنياته التحتية البشرية والمادية وتوسيع آفاقه في جميع مناشط الحياة ، وتوطين بيئته لخدمة الدولة والمجتمع .
- ب. إحداث الترابط العضوي بين مراكز البحوث والتطبيقات التقانية من جهة ، وبين مؤسسات التعليم ومواقع الإنتاج وسوق العمالة من جهة أخرى ، مع ارتباط مواز مع مراكز التقدم التقاني العالي والسوق العالمية .

الهيكل الوظيفي

١. مكتب الأمين العام وتتبع له الوحدات التالية:

أ. الوحدات المساعدة التالية :

١. المكتب التنفيذي .

٢. التطوير الإداري والجودة .

٣. مركز الدراسات والبحوث .

٤. التدقيق الداخلي .

٥. المستشار القانوني .

٦. وحدة الحوسبة والمعلومات .

(ب) الأمانات ، وهي :

١. أمانة القياس والتقييم ، وتتبع لها الأقسام التالية :

• قسم السلام والوفاء الوطني .

• قسم الهوية والحكم .

• قسم التطوير المؤسسي وبناء القدرات .

• قسم مكافحة الفقر والتنمية المستدامة .

• قسم تطوير البحث العلمي والمعلوماتية .

• قسم تمويل الخطة .

٢. أمانة شؤون المجلس ، وتتبع لها الأقسام التالية :

• قسم شؤون المجلس .

• مركز المعلومات والتوثيق .

• قسم التنسيق والمتابعة ، وتتبع له الوحدات التالية :

• وحدة الولايات .

• وحدة الوزارات .

• وحدة القطاع الخاص .

٣. أمانة الإعلام الاستراتيجي والعلاقات الدولية ، وتتبع لها الأقسام التالية:

• قسم التحضير وتجهيز البيانات .

• قسم العلاقات الدولية .

• قسم المنتديات والمنابر .

• قسم الإعلام الجماهيري والعلاقات العامة والإعلام .

• المركز الفني .

٤. أمانة الموارد البشرية والمالية ، وتضم الأقسام التالية :

• قسم الموارد المالية .

• قسم الموارد البشرية ، وبحوي وحدتي :

• تنمية الموارد البشرية .

• شئون الأفراد .

• قسم الخدمات .

برنامج التخطيط الاستراتيجي في المجال التربوي لدول مجلس التعاون الخليجي

أقيم هذا البرنامج بالمركز العربي للتدريب التربوي بالدوحة في الفترة من ١١ إلى ١٤ يناير ٢٠٠٤م - وشملت دورة تدريبية في مجال التخطيط الاستراتيجي وحلقات نقاشية ومحاضرات وعرض مجموعة من الوثائق لنماذج متنوعة من استراتيجيات تطوير التعليم في بعض الدول العربية والآسيوية والغربية .
وفيما يلي موجز لتجارب الدول المشاركة : (١)

ورقة دولة الإمارات العربية المتحدة :

أوضحت الورقة أن وزارة التربية والتعليم والشباب بدولة الإمارات شرعت من هذا المنطلق في تبني هذا التوجيه من خلال رؤيتها للتعليم وطالبت كافة مكوناتها الإدارية والتنظيمية بممارسة العمل الاستراتيجي سواء على مستوى الإدارات المركزية أو المناطق التعليمية وحتى بالمدارس في إطار إعدادها للخطط والبرامج التنموية وبذلت جهدا علميا في إعداد كوادرها في هذا الاتجاه .

كما استعرضت ثلاث مستويات في التطبيق الميداني للتخطيط الاستراتيجي بوزارة التربية الإماراتية شملت مستوى الوزارة والذي يمثل رؤية التعليم المعروف باسم (٢٠٢٠) ومستوى المناطق التعليمية ويمثله نموذج خطة استراتيجية لإحدى المناطق ومستوى المدرسة ويمثله نموذج لقالب استراتيجي بالمدرسة، كما عرضت الورقة نموذجا

١ - المركز العربي للتدريب التربوي : برنامج التخطيط الاستراتيجي في المجال التربوي ، مجلة التربية ، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، الدوحة ، العدد (١٤٨) السنة (٣٨) مارس ٢٠٠٤م ، ص ٣٨ - ٤٥ .

لخطة استراتيجية تتعلق بإحدى الجوائز المختصة بدعم التعليم بدولة الإمارات وهي جائزة حمدان بن راشد آل مكتوم للأداء التعليمي المتميز.

ورقة سلطنة عمان:

تطرقت ورقة سلطنة عمان أيضا إلى ملامح تطوير التعليم والتي تتضمن السلم التعليمي وتطوير خطة دراسية وتطوير المناهج ، وتوفير وسائل التعليم وتطوير الأنشطة التربوية وتطوير الموارد البشرية وعرضت في جزئها الأخير للتحويلات التي تم تطبيقها على البرنامج التكاملي للإضاء المهني من حيث أهدافه والفئات المستهدفة منه ومحتواه وآلية تنفيذه وتناولت كذلك تطوير الإشراف التربوي في السلطنة وتطوير مدارسها الخاصة وتطبيق التعليم الأساس للصفين الحادي عشر والثاني عشر .

ورقة دولة الكويت :

تناولت الورقة تعريفا بالمجلس الأعلى للتعليم في دولة الكويت من حيث تشكيله واختصاصاته وإنجازاته .

وعرفت الورقة بالتخطيط الإستراتيجي في المجال التربوي ودور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق التطوير التربوي التعليمي ودور في التنمية الاجتماعية الشاملة وركزت الورقة الكويتية في جزئها الأكبر على استراتيجية التعليم بدولة الكويت للأعوام ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٢٥م والإطار المرجعي لتلك الاستراتيجية ورؤيتها لنظام التعليم العام والرسالة الاستراتيجية لها والغايات الاستراتيجية الحالية والتصور العام لتنفيذ الاستراتيجية التي ستكون بداياتها اعتبارية من العام الدراسي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ م، والمنظور الاستراتيجي للتربية والخطط اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية .

وهناك عدد من التوصيات من أهمها:

- ١- إنشاء مركز متخصص في الدراسات والبحوث المستقبلية بالتعاون مع المؤسسات المحلية والعالمية ليمد القطاع التعليمي ببحوث المستقبلية ويضع الخيارات أمام المخططين وصناع القرار.
- ٢- إعداد القيادة التربوية في مستوياتها العليا وتأهيل العاملين في مجال التخطيط التربوي .
- ٣- تبادل الخبرات في مجال التخطيط الاستراتيجي لأهمية ذلك في أغناء التجارب المختلفة لدول مجلس التعاون .
- ٤- العمل على الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة من خلال الإطلاع على التجارب واستقدام الخبراء المتميزون بدورهم في تطوير التخطيط الاستراتيجي لبلادهم .

ورقة ملكة البحرين:

وأشارت إلى القيام بوضع الخطة التربوية في البحرين اعتمادا على أحداث التغيير النوعي في الحقل التربوي مرتكزة على الانتقال من الاهتمامات الكمية إلى الاهتمامات النوعية فيما يتعلق بالإجراءات والأنظمة التعليمية القائمة واستحداث أنظمة جديدة تتناول مختلف العناصر التربوية من المناهج والتقويم والامتحانات والاستراتيجيات وغيرها .

واستعرضت الورقة مفهوم الخطة التربوية الذي تبنته وزارة التربية والتعليم البحرينية لكونه منظومة متكاملة من التدابير المحددة في الزمان والمكان والمرجعية؛ وكما تناولت ركائز الخطة التربوية لملكة البحرين ومضمون تلك الخطة التي تشتمل ماهية الخطة وتوجهاتها المستقبلية وواقع الوضع الاجتماعي والاقتصادي والواقع التعليمي وأهم

صعوبات عملية التخطيط ، واستعرضت كذلك شرائح الخطة التربوية التي تشمل التعليم الأساسي والتعليم الثانوي ومحو الأمية وتعليم الكبار ومضمون شرائح الخطة التربوية التي تشمل المناهج والمباني المدرسية والتجهيزات والتقويم والامتحانات واستراتيجيات التعليم وغيرها .

ورقة الجمهورية اليمنية :

وطرحت الورقة ما يعرف بصعود وهبوط التخطيط الاستراتيجي وضرورة أن يكون مرنا ليتم تعديله كلما حدثت متغيرات وأنه كل ما حدثت متغيرات ، وأنه كل ما يثار حوله يبقى أفضل من عدم وجود خطة استراتيجية .

واستعرضت كذلك نموذجاً يمينياً تطبيقياً في التخطيط الاستراتيجي وهو ما يسمى بالاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي والتي بدأت في عام ٢٠٠٠م وتنتهي في عام ٢٠١٥م وشمل هذا النموذج الأسباب الداعية لهذه الاستراتيجية وأهميتها ومبادئها الرئيسية وآلية إعدادها ومراحلها التي شملت مرحلة التهيئة والاستعداد ومرحلة صياغة الرؤية الاستراتيجية ومرحلة العمل الميداني ، ومرحلة وضع الاستراتيجيات وعرضها ومرحلة وضع الرؤية المشتركة لمستقبل التعليم الأساسي وأهداف استراتيجية تطوير التعليم الأساس.

واختتمت الورقة بالإشارة إلى نظام مراقبة تنفيذ الاستراتيجية والأسباب المؤدية لهذا من حيث الأسباب الداعية لمراقبة الاستراتيجية والتي تشمل:

- ١- تقييم فعالية استراتيجية .
- ٢- إضفاء الشرعية على الخيارات المطروحة وتبرير تدخل الحكومة .
- ٣- كشف أسباب النجاح أو الفشل مما يسمح بإدارة فعالة للاستراتيجية وتحديد ما

تحتاجه من إضافات أو تعديلات .

٤- العمل كأداة محاسبة في استخدام الموارد وتوليد الشفافية .

٥- تقديم فرص لتدخل أوسع للمجتمع المدني في الرقابة .

ورقة المملكة العربية السعودية :

وأشارت الورقة إلى شمول تلك الخطة لتطوير برامج تعليم أصحاب المواهب في المجالات العلمية والإبداعية والارتقاء بنظم التربية والتأهيل لأصحاب الإعاقات والتوسع الأفقي للتعليم الأهلي وصولاً إلى نسبة ٢٥٪ من إجمالي عدد الطلاب وتحسين نسبة عدد المدرسين إلى الطلاب وصولاً لمدرس واحد لكل عشرين طالبا وتطوير وتطبيق مقاييس اختبارات الكفاءة على المعلمين والمعلمات دورياً وتجديد الترخيص لهم بالعمل خمس سنوات بنظام مراقبة ومحاسبة وتقييم مستمر لهم وأخر للمدارس للوصول بنسبة سعودة التعليم إلى ٩٥٪.

الإستراتيجية التربوية في دولة قطر :

ولعلمي بدولة قطر أقدم تفصيلاً لاستراتيجية التربية والتعليم بدولة قطر لتمييزها وما يمكن أن يستفاد منه في عالمنا الإسلامي .

يعرض الباحث رؤية التعليم في دولة قطر ومجالات هذه الرؤية والأهداف الاستراتيجية والوسائل الاستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف ، كما جاء في الاستراتيجية التعليمية لدولة قطر والتي نشرت في المؤتمر الوطني الأول للتعليم.

الرؤية :

تتبنى وزارة التربية والتعليم منذ عام (٢٠٠١م) الرؤية الآتية للتعبير عن^(١).
مستقبل التربية والتعليم في دولة قطر خلال العقد القادم الذي ينتهي
في (٢٠١٠م).

تعمل الوزارة على بناء أجيال ذات هوية وطنية وثقافة عربية إسلامية ، تمتلك
المعارف وتكتسب المهارات والقيم الأساسية ، التي تجعلها قائمة على المساهمة الفاعلة
في حركة التنمية الشاملة ، وقابلية التعلم والتنمية لتحقيق طموحاتها واحتياجات
المجتمع والدولة ، وذلك من خلال تطوير جميع مكونات النظام التعليمي ، مع التركيز
على تحقيق التنمية الشاملة وتنمية الموارد البشرية .

مجالات الرؤيا :

- ١- اكتساب المعارف والمهارات والقيم .
- ٢- تحقيق الجودة الشاملة .
- ٣- تنمية الموارد البشرية .
- ٤- تطوير النظام التعليمي .
- ٥- التنمية الوطنية والاجتماعية .

١ - وزارة التربية والتعليم القطرية ، الاستراتيجية التربوية لدولة قطر (٢٠١٠م) ، ط١ ، الدوحة ، ٢٠٠٦م ،
ص ٨٩ - ٩٣ .

الأهداف الاستراتيجية :

أولا : مجال اكتساب المعارف والمهارات والقيم :

الأهداف الاستراتيجية :

- ١- إتقان جميع المتعلمين في نهاية الصف الرابع المهارات الأساسية في القراءة والكتابة، والحساب ، والاتصال .
- ٢- إكساب جميع المتعلمين في الصف السادس قدرا مناسباً من المهارات الحياتية والوعي البيئي والثقافة المهنية ومبادئ التصميم والتكنولوجيا واستخدام الحاسوب.
- ٣- إجادة كل طالب في نهاية المرحلة الثانوية فهم واستخدام اللغة العربية ، إضافة إلى فهم واستخدام لغة أجنبية استخداماً وظيفياً .
- ٤- تحقيق الطلبة في مراحل التعليم المختلفة مستويات أداء عالية الجودة في الرياضيات والعلوم .
- ٥- تنمية قدرات المتفوقين وتهيئة البيئة المناسبة لزيادة درجة تفوقهم ومواهبهم
- ٦- تأهيل المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة بما يحقق اندماجهم في المجتمع .
- ٧- تمكين المتعلمين من قدرات التفكير المنهجي والإبداع وأساليب البحث والاستكشاف العلمي وتطبيقاته العملية .
- ٨- غرس القيم الإيجابية في وجدان المتعلمين والتعبير عن الهوية الثقافية العربية والإسلامية .

الوسائل الإستراتيجية :

- ١- تحديد مصفوفة الكفايات المعرفية والقيمية والمهارات لجميع المواد في جميع المراحل .
- ٢- تصميم مناهج تعليمية متوائمة مع الأهداف العامة والأهداف الإستراتيجية .
- ٣- وضع خطة تفصيلية لتنمية قدرات الموهوبين والمتفوقين .
- ٤- وضع خطة لتنوع وتطوير أساليب التعليم والتعلم .
- ٥- وضع منظومة للقيم الأساسية لتنشئة الطلبة على أساسها وتأكيد مفهوم التربية والقيم .
- ٦- تطوير وتنوع المكتبات المدرسية ومناهج التعلم بجميع أشكالها وجعلها ميسرة .
- ٧- تشجيع الطلبة للدخول في مسابقات إقليمية ودولية في مجال التحصيل العلمي .
- ٨- تطوير المختبرات في ضوء معايير عالية تسهم في تنمية قدرات التفكير والتحصيل .

ثانيا : مجال تحقيق الجودة الشاملة :

الأهداف الإستراتيجية :

- ١- تحقيق معدلات عالية من التحصيل العلمي مقاسا بمعايير علمية .
- ٢- حصر معدلات الهدر التربوي والتسرب والرسوب .
- ٣- تحقيق معايير أداء عالية المستوى لجميع جوانب المدرسة ومراحلها .
- ٤- بناء قدرات التقويم الذاتي للمدرسة لتطوير أدائها من الداخل .
- تحسين إدارة الموارد المالية المتاحة لتحقيق تعليم أفضل بتكلفة اقل .
- ٦- تطوير صناعة المنهج بما يستجيب لمتطلبات العصر ومتغيراته .

- ٧- تطوير بنية التعليم في المدرسة وتهيئة الفرص للمتعلمين لاكتساب الخبرات التعليمية .
- ٨- تعزيز دور البحوث والدراسات في المجالات المختلفة التشخيصية والتقويمية والتطويرية .

الوسائل الاستراتيجية :

- ١- إعداد وتطبيق اختبارات وطنية في اللغة العربية واللغة الانجليزية والعلوم والرياضيات في الصف الرابع والثامن والعاشر .
- ٢- وضع نظام شامل لتقويم أداء المدرسة من جميع الجوانب .
- ٣- تصميم نظام للتطوير والتحسين المستمر للأداء المدرسي .
- ٤- إجراء البحوث والدراسات لمعالجة أسباب الهدر التربوي ووضع خطة تخفض معدلاته .
- ٥- وضع خطة لمعالجة الهدر في الإنفاق .
- ٦- تطوير اللوائح والقوانين لتحقيق مبادئ الجودة الشاملة .
- ٧- تصميم مسابقة للأداء المتميز للإدارات المركزية ، والمدرسية في ضوء معايير الجودة الشاملة .
- ٨- وضع برنامج للتدريب على تطبيقات مبادئ الجودة الشاملة .
- ٩- إنشاء وحدة الجودة الشاملة .

ثالثا : مجال تنمية الموارد البشرية : الأهداف الإستراتيجية :

- ١- توفير فرص التنمية المهنية المستدامة لجميع العاملين في مجال التربية والتعليم .
- ٢- تشجيع روح الانتماء المهني لدى المنتمين لقطاعات العمل المختلفة في مجالات التربية .
- ٣- إيجاد حلول لمشكلة العزوف عن مهنة التعليم ، وزيادة الدعم الاجتماعي الشامل لها وتحقيق الرضا الوظيفي والنفسي والمادي للمعلم .
- ٤- توسيع فرص الدراسات المتخصصة للعاملين في حقل التربية والتعليم لتأهيلهم لقيادة العمل التربوي في مجالات الإدارة والتوجيه والتقويم .
- ٥- تعزيز دور البحوث الإجرائية والتدريب أثناء الخدمة للمساهمة في تنمية قدرات العاملين في التربية والتعليم .

الوسائل الإستراتيجية :

- ١- تحديد الكفايات المهنية للمعلمين والمشرفين والإداريين التربويين .
- ٢- وضع نظام تطوير العاملين والارتقاء بمستواهم أثناء الخدمة .
- ٣- سن التشريعات والقوانين التي تربط الأداء المهني بالترقي الوظيفي .
- ٤- وضع نظام متطور للتطوير ومتابعة أثره ميدانيا .
- ٥- تصميم اختبارات مركزية للعاملين في التدريس والإدارة المدرسية والتوجيه التربوي وإعداد المعلمين .
- ٦- إعداد الكوادر الوطنية المتخصصة في مختلف المجالات .

٧- التنسيق مع جامعة قطر والجهات الأخرى في مجال الإدارة المدرسية والتوجيه التربوي وإعداد المعلمين .

رابعاً : مجال تطوير النظام التعليمي : الأهداف الإستراتيجية :

- ١- تطوير نظام التعليم قبل المدرسي بحيث يكون جميع أطفال دولة قطر ملتحقين به في هذه المرحلة بكافة السبل الممكنة .
- ٢- تفعيل دور الأنشطة المدرسية لتحقيق الأهداف التعليمية داخل المدرسة وخارجها
- ٣- تطوير بنية التعليم بمراحله المختلفة بما يتناسب مع احتياجات الدولة والتوجهات العالمية .
- ٤- تحسين نوعية التعليم الفني وربطه بمتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل .
- ٥- تطوير دور المدرسة ومنحها مزيداً من الصلاحيات والاستقلالية لتكون أحد أدوات التطوير الأساسية في العملية التربوية .
- ٧- رفع كفاءة التعليم الخاص وتشجيع دوره في نشر التعليم .
- ٨- توسيع نطاق استخدام التقنيات الحديثة في مجال الإدارة المركزية والإدارات المدرسية والمجالات التعليمية .

الوسائل الاستراتيجية :

- ١- تطوير صيغ جديدة للمناهج التعليمية لجميع المواد والمراحل التعليمية.
- ٢- إعادة النظر في اللوائح والنظم الإدارية المالية لتستوعب المستجدات والتغيرات .
- ٣- تطوير نظام اليوم الدراسي وتفعيلاً لزمناً التمدد لتتحقق تعليم أفضل .

- ٤- وضع المعايير المناسبة للبيئة الصفية التعليمية الداعمة لعملية التعليم .
- ٥- وضع نظام تكاملي للمتابعة والتأكد من مدى تنفيذ الخطط والمشروعات والبرامج
- ٦- تكوين وحدة البحوث والدراسات لتكون نواة لمركز وطني للبحوث التربوية .
- ٧- وضع خطة لإنشاء مركز وطني للقياس والتقويم التربوي .
- ٨- تحديد الوصف الوظيفي لجميع وظائف الوزارة .
- ٩- وضع نظام متطور للتوظيف والترقيات على أساس الأداء العملي والكفاية ومبدأ المسائلة .
- ١٠- تطوير الأنشطة الطلابية بمختلف فعاليتها وأدواتها .
- ١١- نشر ثقافة التخطيط والعمل المؤسسي لجميع الإدارات المركزية والمدرسية. اعتماد مبدأ التخطيط المنهجي المسبق لجميع المراحل والمشاريع بالوزارة .
- ١٢- التنسيق مع الجهات التخطيطية خارج الوزارة ووضع آليات التعاون معها .
- ١٤- ربط المدارس بشبكة (School net) لتبادل المعلومات وزيادة عملية التنسيق والتعاون بين المدارس .

خامسا : مجال التنمية الوطنية والمجتمعية :

الأهداف الاستراتيجية :

- ١- إعداد الكوادر البشرية القادرة على المساهمة في الدولة .
- ٢- محو أمية القراءة والكتابة والحساب لدى الكبار .
- ٣- تجفيف منابع الأمية .
- ٤- تدريب المتعلمين على واجبات المواطنة والمشاركة .

- ٥- تعزيز دور المجتمع وجميع قطاعاته وفئاته في تطوير ودعم التربية والتعليم .
- ٦- تهيئة السبل إلى مجتمع دائم التعلم .

* الوسائل الاستراتيجية :

- ١- وضع خطة لتنوع مصادر التمويل وإنشاء الصندوق الوطني لدعم التعليم .
- ٢- وضع البرامج التي تساهم في بناء مجتمع دائم التعلم .
- ٣- تعزيز الموارد اللازمة للتطوير النوعي في التعليم .
- ٤- العمل على تحقيق التكامل بين المنظومة التربوية والمنظومات الاجتماعية والاقتصادية والإعلامية وغيرها ، لتحقيق مبدأ (التعليم مسؤولة التعليم) .
- ٥- وضع برامج تساهم في تهيئة الطلبة لدخول الجامعة أو دخول سوق العمل .
- ٦- وضع خطة لزيادة وتحسين الخدمات التعليمية التي تقدمها الوزارة للمجتمع .
- ٧- تطوير خطة وطنية للقضاء على الأمية .

أهم الأهداف التربوية المطورة^(١) :

تلتزم السياسة التربوية المطورة بتحقيق الأهداف التربوية العامة

الآتية :

- ١- غرس الإيمان بالله ورسله والقيم الدينية .
- ٢- تقوية الاعتزاز بالعروبة والوطن والأمة والذاتية الثقافية والحضارية .
- ٣- تدريب الفرد على واجبات المواطنة والمشاركة المجتمعية والسياسية .
- ٤- تنشئة المتعلمين على قيم وممارسات العمل والإنتاج والإتقان .
- ٥- تمكين المتعلمين من إتقان أساسيات التعلم (القراءة والكتابة والحساب) .

١ - وزارة التربية والتعليم القطرية : المرجع السابق ، ص ٩٤ - ٩٥ .

- ٦- تمكين المتعلمين من التزود بالمعرفة والعلوم المتقدمة وأساليب البحث والاستكشاف العلمي .
- ٧- تعزيز اتجاهات ومهارات التعلم الذاتي وصولاً إلى مجتمع دائم المعرفة .
- ٨- إعداد الإنسان الذي يتكيف مع المستقبل واستشرافه وسرعة استقباله للتغيير .
- ٩- تدريب المتعلمين على مهارات التعبير عن الذات بالوسائل المختلفة .
- ١٠- تدريب المتعلمين على مهارات الحاسب الآلي وتطبيقاته العملية .
- ١١- تنمية قدرات المتعلمين على ربط العلوم بتطبيقاتها واستيعاب المنجزات الالكترونية .
- ١٢- تنمية قدرات المتعلمين على الإبداع والابتكار والتفكير المنهجي وتطبيقاته العملية .
- ١٣- تأهيل المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة لتحقيق اندماجهم بالمجتمع .
- ١٤- تخفيف منابع الأمية وتحقيق النمو والاستمرار في برامج تعليم الكبار .
- ١٥- ربط التعليم ومخرجاته بمتطلبات التنمية الشاملة للبلاد .

البنية الهيكلية للتعليم :

تعمل الوزارة لتحقيق نظام تعليمي فعال تدعم بنية كل مرحلة،
ففي التعليم الثانوي :

- (١) تدعيم سياسة التنوع في التعليم لسايرة قدرات، وميول الطلبة من جهة ، ولواجهة متطلبات التنمية في كافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
- (٢) توسيع قائمة الثقافة العامة المشتركة في المدارس الأكاديمية والفنية كمسارين متكاملين ، والتنوع في برامجها بحيث تشمل : مجموعة من المواد الأساسية ، والمواد التخصصية ، والمواد الاختيارية ، وذلك لتمكين الخريجين من مواصلة التعليم العالي

أو التوجه إلى سوق العمل .

المناهج الدراسية :

مناهج المرحلة الثانوية : (١)

١- بالإضافة إلى البنود التي وردت في مناهج التعليم الإلزامي (الابتدائي والإعدادي)

تؤكد على السياسات التالية :

١- إعادة تنظيم مناهج المرحلة الثانوية بحيث تشترك كل شعبة في جذع

ثقافي عام يتضمن مواد أساسية هي : الدين، اللغة العربية، واللغة

الانكليزية، والرياضيات والعلوم، والمواد الاجتماعية، والتكنولوجيا،

والمعلوماتية، والقضايا المعاصرة

٢- فتح المجال للطالب لاختيار المواد التخصصية والاختيارية، بما يسمح

بتلبية الحاجات المتعلقة بثقافة الطالب وتوجهاته الدراسية الجامعية،

أو طموحاته المهنية العملية .

٣- اعتماد أسلوب الإرشاد التربوي والتوجيه المهني لمساعدة الطلبة في

توجهاتهم لاختيار التخصصات والمواد الدراسية .

٤- تطوير نظام اليوم الدراسي بما يتماشى مع فلسفة التعليم النشاطي

والتجريبي والتكاملي .

1 - وزارة التربية والتعليم القطرية : السياسة التربوية لدولة قطر ، ط ١ ، الدوحة ، مطابع وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي ، ٢٠٠٦م ، ص ٢٣ .

وهذه المناهج بنيت على أهداف المرحلة الثانوية بدولة قطر وهي: (١)

١- تعد هذه المرحلة في المعايير التربوية والأكاديمية مقدمة أو جسرا للدراسة الجامعية ولهذا ينبغي أن تعد طلابها وتساعدهم على تربية ميولهم واستعداداتهم والإيفاء بحاجاتهم المتنامية ، ولما كانت هذه المرحلة بالنسبة للدارسين كالمرحلة الإعدادية تمثل فترة حرجة في نفوسهم الجسدي والعاطفي والاجتماعي فان عليها أن تدرهم على التفكير العلمي وتوجههم إلى أنواع مختلفة من القراءات لزيادة معارفهم .

٢- ولما كانت هذه المرحلة هي آخر مرحلة من مراحل الثقافة العامة فإنها تكون الفترة الأخيرة بالنسبة لطلابها للحصول على أرضية ثقافية عامة .

٣- هذه آخر مرحلة في التعليم النظامي لبعض الطلاب لذا فان عليهم أن يعدوا إعدادا مناسباً لمواجهة الحياة في المجتمع عن طريق إمدادهم بأنواع مختلفة من المعارف والعلوم وخبرات العمل وعن طريق تدريبهم على المواطنة الصالحة لأجل أن يكونوا مواطنين صالحين لأنفسهم ولجتمعاتهم وأن يكونوا أعضاء متفوقين العقل وقادرين على العيش في بيئتهم وفقاً لمعايير وقواعد المجتمع .

٤- ويجب على هذه المرحلة أخيراً أن توجه طلابها الذين لديهم قدرات عالية إلى الدخول للدراسة الجامعة التي تلاءم قدراتهم واستعداداتهم .

وقد أعدت وزارة التربية والتعليم الخطة الوطنية للتعليم للجميع كإستراتيجية (٢٠٠١م / ٢٠١٥م)، وقد قدمت ورقة عمل لما تم حول تقييم مخرجات التعليم بالتركيز

1 - عبد الرحمن حسن الإبراهيم : نحو نموذج تطويري لبناء المنهج المدرسي في دولة قطر ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة نيو يورك _ بافلو ، ١٩٨٠م ، ص ٤٣- ٤٤ .

على مبدأ التعليم للجميع حتى عام (٢٠٠٥م) كما يلي : (١)

أولاً : جهود تطوير التعليم على مستوى وزارة التربية والتعليم :

١- مرحلة التعليم قبل المدرسي :

صدر عن المجلس الأعلى للتخطيط عام ١٩٩٦م ، خطة رعاية الطفولة والأمومة وذلك برعاية الأطفال قبل المدرسة (الحضانة ورياض الأطفال) وفيما يلي أهداف خطة تطوير التعليم قبل المدرسي :

- ١- استيعاب الطلاب غير الملحقين برياض الأطفال الخاصة .
- ٢- زيادة معدلات الالتحاق لتصل إلى ١٠٠٪ .
- ٣- جعل رياض الأطفال جزءاً من عملية التعلم .
- ٤- جعل الالتحاق برياض الأطفال إجبارياً .
- ٥- إعداد كوادر للعمل بتلك الرياض مؤهلين تأهيلاً جيداً .
- ٦- استيعاب المواطنين للعمل بالرياض .
- ٧- وضع مناهج حديثة تواكب التطور والمستجدات وتراعي خصوصية هذه المرحلة الهامة .

ثانياً : النظام التعليمي في المدارس :

أهم ما تم إجاره من خطة تطوير التعليم الأساس :

- ١- الاستمرار في توفير تكافؤ الفرص بين الجنسين :
- ٢- تحسين كافة الجوانب الفنية في التعليم وتحقيق الامتياز للجميع من خلال تحسين المناهج والمدارس والبيئة التعليمية ، وتقليل الرسوب .

١ - جميلة سلطان الماس وهيا الكواري وعيشة ناصر عبيدان : ورقة عمل لورشة العمل شبه الإقليمية لتقويم مخرجات التعليم بالتركيز على مبدأ التعليم للجميع (١١-١٣ يونيو ٢٠٠٦م) بالدوحة ، مجلة التربية ، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، العدد ١٥٩ ، السنة (٢٨) ، يونيو ٢٠٠٦م ، ص ١٩ - ٣٠ .

- ٣- رفع كفايات المعلمين والإداريين في ضوء المستجدات التربوية والنفسية .
٤ - تطوير صناعة المنهج في مناهج التعليم الأساسي بما يخدم الحاجات الأساسية والمستقبلية .

٥- الوصول بالمناهج القطرية إلى المستويات العالمية .

٦- تحسين جوانب التقويم في المناهج الدراسية والامتحانات والبحوث .

٧- تنمية قدرات الطلبة على الحوار والتعبير والنقد البناء .

أهم مؤشرات جودة التعليم في دولة قطر :

تتمثل فيما يلي :

- ١- مباني حديثة للمدارس ، وصيانة القائم منها .
٢- تقويم أداء المدرسين حيث تم تقويم أداء ١٥٦ مدرسة حتى نهاية العام الدراسي (٢٠٠٤م / ٢٠٠٥م) .
٣- تنمية الموارد البشرية : سعت الوزارة إلى تطوير كوادرها حتى العام (٢٠٠٤ / ٢٠٠٥) حيث أعد مركز التدريب التربوي (٩٢) دورة ، ومركز التأهيل التربوي (١١) دورة ، وقدم مركز الحاسب الآلي (١٢) دورة لمنسوبي وزارة التربية والتعليم ، وقدمت اللجنة الوطنية القطرية للتنمية والثقافة والفنون عدد من الورش والدورات التدريبية .
٤- برنامج الدمج الأكاديمي لذوي صعوبات التعلم ، في التعليم العام .
٥- إنشاء أكاديمية التفوق الرياضي عام (٢٠٠٢م) .
٦- تكريم المعلم المتميز بإصدار لائحة خاصة بذلك عام (٢٠٠١م) .
٧- تعزيز القيم التربوية بجميع مدارس الدولة تنفذ عام (٢٠٠٤م / ٢٠٠٥م) .

- ٨- برنامج قطر المستقبل ، وهو برنامج تحقيقي طلابي للاطلاع على حضارات الشعوب الأخرى والإفادة منها بدءاً من العام (٢٠٠٣م / ٢٠٠٤م) .
- ٩- جائزة الأداء المتميز في اللغة العربية .
- ١٠- محو أمية السباحة بدءاً من العام (٢٠٠١م) .
- ١١- تنمية الإبداع والتفكير بدءاً عام (٢٠٠١م) بإنشاء المركز القطري للإبداع والموهوبين .
- ١٢- مكتبة أجهزة وزارة التربية والتعليم .

ثانياً : جهود تطوير التعليم على مستوى المجلس الأعلى للتعليم :

صدر المرسوم الأميري الكريم رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٢م بإنشاء المجلس الأعلى للتعليم وتعيين أعضائه واختصاصاته برئاسة ولي العهد الأمين ويتولى المجلس الأعلى للتعليم بناء على هذا القرار وضع السياسة التعليمية في البلاد ، كما يعمل على تطوير التعليم وفقاً لاحتياجات الدولة من الكفايات البشرية المتميزة ، وتحقيق معايير الجودة التعليمية .

وقامت الدولة بتبني مبادرة تطوير التعليم العام تحت شعار
تعليم لمرحلة جديدة والتي تهدف إلى :^(١)

- ١- تعزيز مبادئنا وقيمنا وألوياتنا الوطنية .
- ٢- تشجيع الطلبة على توظيف أقصى إمكاناتهم ومواهبهم .
- ٣- إشراك أولياء الأمور في العملية التعليمية .
- ٤- تخريج جيل من الشباب مؤهل للجامعات وسوق العمل محلياً وعالمياً .

تركز مياورة التعليم لمرحلة جريرة على أربع مسائل أساسية هي :

١- تشجيع الإبداع والارتقاء بالأداء من خلال إنشاء مدارس مستقلة بدعم مالي حكومي .

٢- وضع معايير المناهج ووضع نظم التقويم لضمان التقويم المستمر.

٣- توفير بدائل تربوية متنوعة مع الالتزام بمعايير ثابتة في الأداء .

٤- منح أولياء الأمور الفرصة والحق في اختيار المدارس التي تتناسب مع رغبات أبنائهم.

وهكذا تم استحداث عدة أجهزة تشرف على خطة تطوير التعليم العام لمساندة

تطورها ومراقبة سير عملها بموضوعية وهي :

١- هيئة التعليم :

وهي مخولة بالإشراف على المدارس المستقلة وتقديم الدعم لها من خلال تطوير معايير جديدة للمناهج تشجع أفضل الممارسات والطرائق الحديثة مع توفير برامج تطوير مهنية للمعلم .

٢- هيئة التقييم :

هي الجهة المسؤولة عن إعداد وإجراء الاختبارات الموحدة ومراقبة أداء الطلبة والمدارس على السواء وفي كل عام يتم إجراء (التقويم الشامل لدولة قطر) لكافة الطلبة في المدارس الحكومية والعربية لجميع المراحل ويشتمل هذا التقييم على سلسلة من الاختبارات المقننة في أربع مواد هي : (اللغة العربية ، اللغة الانجليزية ، والرياضيات والعلوم) ، ويزود التقييم التربوي الشامل المدارس والمعلمين بالتغذية الراجعة لتحسين أداء الطلبة وزيادة تحصيلهم العلمي .

٣- هيئة التعليم العالي :

وهي الجهة المسؤولة عن إرشاد الطلبة حول الاختيارات المهنية والوظيفية وفرص التعليم العالي في دولة قطر وخارجها ، بالإضافة إلى المنح الدراسية .
ومن أهم إنجازات مبادرة تطوير التعليم :

- ١- افتتاح (٣٣) مدرسة مستقلة وهي في ازدياد مطرد.
- ٢- اكتمال عملية وضع معايير بالمناهج الأربع الأساسية .
- ٣- توسيع فرص التطوير المهني .
- ٤- تأسيس مجالس أمناء المدارس المستقلة .
- ٦- إعداد بطاقات تقييم الأداء المدرسي وتوزيعها للمدارس .
- ٧- مشاركة الطلبة في الاختبارات الدولية (Pisa) وعدد من الاختبارات الدولية الأخرى .

وأشير إلى أنه صدر في أبريل ٢٠٠٩م قرار بإلغاء وزارة التربية والتعليم وتحويل كل مرافقها وما يتعلق بها للمجلس الأعلى للتعليم ، وقد عايش المؤلف هذا التحول والتطور في تاريخ التعليم ببلدنا الشقيقة قطر معلمًا بمدارس وزارة التربية والتعليم القطرية من ١٩٩٨م - ٢٠٠٥م ثم بالمدارس المستقلة المطورة التابعة للمجلس الأعلى للتعليم من ٢٠٠٥م - ٢٠٠٩م .

الخطة الإستراتيجية للتعليم في مصر

(١) ٢٠١٢-٢٠٠٧

حو نقلة نوعية في التعليم

التخطيط الإستراتيجي للتعليم :

- وضع إطار قومي للإصلاح الشامل للتعليم في مصر لتحقيق نقلة نوعية.
- توحيد المفاهيم وتركيز الجهود حول تحقيق الأهداف والأولويات القومية للدولة فيما يتعلق بالتعليم :
- أين نريد أن نكون في المستقبل؟
- كيف يمكن الوصول إلى تحقيق ما نريد؟
- التأكد أننا نتحرك في الاتجاه الصحيح.
- إتباع أسلوب علمي في تصميم برامج متكاملة - ذات أهداف محددة، ومؤشرات قياس، وإطار زمني، وتكلفة، ومسئوليات تنفيذ- مما يؤدي إلى زيادة فاعلية الجهود المبذولة وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة .
- توجيه البرامج الممولة من الجهات المانحة والمجتمع المدني لدعم الخطة الإستراتيجية.
- دعم اللامركزية من خلال تقديم إطار إستراتيجي لتهتدي به المحافظات والإدارات التعليمية في جهودها لتطوير التعليم.

1 - موقع وزارة التربية والتعليم المصرية على الانترنت (٢٠٠٩ م).

وضع الخطة الإستراتيجية للتعليم

٢٠٠٧/٢٠١٢م

خطوات العمل وما تم إيجازه

عملية إعداد الخطة

- بدأ العمل في إعداد الخطة الإستراتيجية في مارس ٢٠٠٦م
- تم إنشاء وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي بالوزارة لتقوم بقيادة عملية إعداد الخطة الإستراتيجية
- شارك في وضع الخطة أكثر من ٢٠٠ خبير مصري في مختلف المجالات يمثلون وزارة التعليم والمحافظات ووزارة التنمية الإدارية والجامعات وكليات التربية والمجتمع المدني والجهات المانحة، بالإضافة إلى ١٠ خبراء دوليين
- شارك بالدعم الفني المعهد الدولي للتخطيط التربوي IIEP بباريس-التابع لمنظمة اليونسكو.
- تم الاستفادة من الخبرات الدولية للجهات المانحة: اليونيسيف، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة الكندية للتنمية، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والبنك الألماني للتعمير.
- بلغ عدد ساعات العمل الكلية في وضع الخطة حتى الآن ما يزيد على مائة وخمسين ألف ساعة

الأسلوب العام لوضع الخطة :

- أسلوب تشاركي: من خلال التعاون بين الوزارة - على المستوى المركزي - والمديريات والإدارات التعليمية والمدارس، وكليات التربية والمجتمع المدني

والوزارات ذات الصلة والهيئات الدولية .

- اعتمد على الواقع الفعلي للمدرسة وجميع المستويات التعليمية الإشرافية والتنفيذية المختلفة *Bottom-Up and Up-Down*
- أسلوب علمي: من حيث الاعتماد على البيانات (بعد التأكد من صحتها)
- وتحليل الوضع الحالي لقطاع التعليم قبل الجامعي
- الاستفادة من الخبرات المحلية والدولية
- التركيز على تنمية المهارات ودعم القدرات المؤسسية والنظم
- توسيع قاعدة الفهم والإحساس بالملكية لخطة التعليم الإستراتيجية

مراحل إعداد الخطة الاستراتيجية

انطلاقاً من الإطار الإستراتيجي للتعليم، تم تنفيذ المراحل التالية:

□ تحليل الوضع الحالي للتعليم ما قبل الجامعي: تحديد المشاكل ووضع الأهداف والمستهدفات في ضوء رؤية محددة لتطوير التعليم .

□ تحليل البيانات والاحتياجات باستخدام نموذج التحليل والتوقع

Analysis and Projection Model (ANPRO)

□ إعداد بيانات التكلفة والتمويل

□ تحديد وتصميم البرامج ذات الأولوية ونظام المتابعة والتقييم

1- تحليل الوضع الحالي للتعليم ما قبل الجامعي

تم تحليل الوضع الحالي لمراحل الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي والإعدادي

والثانوي العام والفني وتعليم الكبار

مراحل العمل:

a. تجميع البيانات والتأكد من صحتها.

b. الاطلاع على أحدث الدراسات والبحوث التربوية ودراسة النتائج والتوصيات.

c. اللقاءات والمجموعات النقاشية *Focus Group Discussions* مع مختلف الفئات

من المهتمين بالعملية التعليمية

2- نموذج التحليل والتوقع *ANPRO Model*

أولاً: ما هو نموذج التحليل والتوقع:

□ معترف به عالمياً وقامت باستخدامه العديد من الدول أثناء قيامها بإعداد

خطتها الإستراتيجية

- يعمل على ربط العرض بالطلب، وكذلك ربط المدخلات البشرية والمادية والمالية وتحليل المعلومات أفقياً ورأسياً
- يقترح بدائل وسيناريوهات مختلفة لتلبية الاحتياجات وفقاً للموارد المتاحة

ثانياً: ما تم إجازته في نموذج التحليل:

- تم تعديل نموذج التحليل والتوقع ليتوافق مع نظام التعليم المصري
- Egyptian ANPRO Model*
- تم تجميع المعلومات وقاعدة البيانات الإحصائية للتعليم العام والخاص والأزهري
 - تم حساب تكلفة الوحدة *Unit Cost* بالنسبة لجميع مدخلات العملية التعليمية
 - تم حساب التمويل اللازم لتنفيذ البرامج ذات الأولوية (وفقاً لعدة سيناريوهات مقترحة).
 - تم تدريب كوادر محلية من العاملين بوحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي بالوزارة، وكذلك مجموعات عمل من مختلف المحافظات (مثل الإسكندرية والفيوم).

٣- إعداد بيانات التكلفة والتمويل

- تم تحليل ميزانيات الأعوام السابقة وحساب وحدة التكلفة
- تم إعداد دليل وحدة التكلفة للبنود التالية:
- الأجور والمكافآت لكل وظيفة (العاملين وغير العاملين بالتدريس)
- الأثاثات المدرسية والتكنولوجيا والكتب المدرسية
- المباني والتجهيزات (حجرات دراسية ومعامل ومكتبات)

إعداد بيانات التكلفة والتمويل

- تم إعداد تقارير المصروفات الخاصة بما يلي:
- مستوى ونوع التعليم (أساسي، ثانوي عام وفني).
- أبواب الميزانية (جاري ورأس المال).
- تكلفة الطالب وفقا لنوع التعليم.
- تم عمل مقارنة عالمية لتكلفة المتعلم بمصر.

منطلقات الخطة الإستراتيجية

- البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية – سبتمبر ٢٠٠٥م.
- توجهات وأولويات الدولة.
- بيان الحكومة أمام مجلس الشعب.
- الإطار العام لسياسات التعليم في مصر – مارس ٢٠٠٦.
- المشروعات والممارسات التعليمية التي أثبتت نجاحها في مصر.
- الدراسات والتقارير وخبرات الهيئات الدولية.

الرؤية

” تلتزم وزارة التربية والتعليم بتقديم تعليم عالي الجودة لجميع طلاب مراحل التعليم قبل الجامعي، كأحد الحقوق الأساسية للإنسان، في إطار نظام لا مركزي قائم على المشاركة المجتمعية، بحيث يكون نظام التعليم في مصر نموذجاً رائداً في المنطقة، يعمل على إعداد المواطنين لمجتمع المعرفة في ظل عقد اجتماعي جديد قائم على الديمقراطية والعدل وعبور دائم للمستقبل“ .

الرسالة

”تلتزم وزارة التربية والتعليم بتحقيق فرص متكافئة لجميع الطلبة المصريين للحصول على تعليم عالي الجودة يُمكنهم من أن تكون لديهم القدرة على التفكير العلمي الإبداعي والنقدي والمستقل، والتعلم مدى الحياة، والتسامح، والتزود بالمهارات اللازمة التي تُمكنهم من أن يكونوا مواطنين نشطاء ومشاركين فعالين في مجتمع عالمي دائم التغير“ .

منظومة القيم والمبادئ الأساسية

- المساواة
- التميز/التحسن المستمر
- التنمية البشرية المستمرة
- المواطنة
- المشاركة
- الشراكة بين القطاع العام والخاص
- التسامح وقبول الآخر

- الديمقراطية
- المحاسبية والشفافية
- اللامركزية

الأهداف العامة للخطة

- (١) تحقيق نقلة نوعية في التعليم ونواتج التعلم وضمان أداء عالي الجودة بالقطاعات التعليمية.
- (٢) تحسين مستويات الكفاءة في النظم والإدارة والمشاركة المجتمعية الفعالة والتأصيل المؤسسي للامركزية.
- (٣) إتاحة الفرص المتكافئة في الجودة لجميع الأطفال والشباب في سن التعليم قبل الجامعي .

منظومة البرامج ذات الأولوية

- عدد برامج الخطة الإستراتيجية ١٢ برنامجاً.
- جميع البرامج تتكامل وتتقاطع في إطار الخطة الإستراتيجية بما يحقق الأهداف السياسية العامة للتعليم قبل الجامعي.
- الإصلاح المتمركز على المدرسة هو البرنامج المحوري الذي تتقاطع عنده وتتكامل معه جميع البرامج ذات الأولوية.

منظومة البرامج ذات الأولوية

- كذلك، فإن الإصلاح المتمركز على المدرسة هو بمثابة مدخل للإصلاح في التعليم حيث تنتقل مصر من خلاله من التطوير القائم على المدخلات *Input-driven approach* إلى الإصلاح المتكامل لكل مدرسة على حدة، مما ييسر ويدعم أيضاً سياسة التحول نحو اللامركزية .

البرامج ذات الأولوية (في ثلاث مجموعات):

□ المجموعة الأولى:

وهي التي تقدم الدعم الرئيسي لجودة العملية التعليمية للوصول إلى مستوى الأداء المتوقع من المتعلم، وتتمثل هذه المجموعة في برنامج الإصلاح الشامل للمناهج وتكنولوجيا التعليم وبرنامج الإصلاح المتمركز على المدرسة وبرنامج الموارد البشرية والتنمية المهنية.

البرامج ذات الأولوية (في ثلاث مجموعات):

□ المجموعة الثانية:

فهي البرامج المرتبطة بنظم وإدارة الإصلاح: برنامج التأصيل المؤسسي للامركزية وبرنامج التطوير التكنولوجي ونظم المعلومات، وبرنامج التقويم والمتابعة، وبرنامج المباني المدرسية، وهي المجموعة الداعمة لكل من المجموعة الأولى والمجموعة الثالثة.

البرامج ذات الأولوية (في ثلاث مجموعات):

□ المجموعة الثالثة:

وهي المجموعة المتعلقة بالمراحل التعليمية برنامج تطوير مرحلة رياض الأطفال وبرنامج إصلاح المكون التعليمي للتعليم الأساسي، وبرنامج تطوير مرحلة التعليم الثانوي وبرنامج تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وبرنامج التعليم المجتمعي للفتيات والأطفال خارج نظام التعليم، وهي المجموعة التي يقع عليها فعل التطوير مباشرة فالهدف الأساسي هو الارتقاء بأداء المتعلم.

(أ) المراجع العربية :

- ١- أزهري التجاني عوض السيد : الاستراتيجية ربيع القرنية للتربية والتعليم (٢٠٠٣-
٢٠٢٧) ، ط ١ ، وزارة التربية والتعليم السودانية ، مؤسسة التربية
للطباعة والنشر بالخرطوم ، ٢٠٠٢ م .
- ٢- الهلالى الشربيني الهلالى : التخطيط الاستراتيجي ودينامكية التغيير في النظم
التعليمية ، ط ١ ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٨ م .
- ٣- جميلة سلطان الماس وهيا الكواري وعيشة ناصر عبيدان : ورقة عمل لورشة
العمل شبه الإقليمية لتقويم مخرجات التعليم بالتركيز على مبدأ
التعليم للجميع (١١-١٣ يونيو ٢٠٠٦ م) بالدوحة ، مجلة التربية ،
اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، العدد ١٥٩ ، السنة
(٢٨) ، يونيو ٢٠٠٦ م .
- ٤- خبراء مركز الخبرات المهنية للإدارة : المهارات الاستراتيجية للقيادات الإدارية ،
ط ١ ، القاهرة ، مركز (بيك) ، ٢٠٠٦ م .
- ٥- _____ : منهج المهارات الإدارية التطبيقية ، ط ١ ، القاهرة
بيك ، ٢٠٠٦ م .
- ٦- سعيد الزهراني : التخطيط الاستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي ، ط ١ ، مكة
المكرمة ، جامعة أم القرى ، ١٤١٦ هـ .
- ٧- شيريكى .د. مسكن : التخطيط الاستراتيجي في التعليم ، ترجمة فهد إبراهيم
الحبيب ، ط ١ ، القاهرة ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥ م .

- ٨- ضياء الدين زاهر: تعليم الكبار: منظور استراتيجي، ط١، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإثنائية، ١٩٩٣م.
- ٩- عبد الرحمن حسن الإبراهيم: نحو نموذج تطويري لبناء المنهج المدرسي في دولة قطر، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة نيويورك - بافلو، ١٩٨٠م.
- ١٠- عبد العزيز محمد الحر: التخطيط الاستراتيجي، ط١، الدوحة، المركز العربي للتدريب التربوي لدول الخليج، ٢٠٠٥م.
- ١١- عبد الغني النوري: اتجاهات جديدة في التخطيط التربوي في البلاد العربية، ط١، الدوحة - قطر، دار الثقافة، ١٩٨٧م.
- ١٢- عصام الدين برير آدم: التخطيط التربوي والتنمية البشرية، ط١، العين الإمارات العربية المتحدة، دار شباب الجامعة، ٢٠٠٦م.
- ١٣- فاروق عبده فلية وأحمد عبد الفتاح الذكي: معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا، ط١، الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٤م.
- ١٤- قيس المؤمن. (وآخرون)، التنمية الإدارية. ط١، عمان، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م.
- ١٥- لمياء محمد أحمد: العولة ورسالة الجامعة - رؤية مستقبلية، ط١، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٢م.
- ١٦- محمد أحمد الشريف وآخرون: استراتيجية تطوير التربية العربية، تقرير لجنة وضع استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية، ط١، القاهرة، المنظمة العربية للثقافة والعلوم، ١٩٧٩.

◆ التخطيط الاستراتيجي ————— للتربية والتعليم ————— ◆

١٧- محمد الشهب: الأهداف التربوية في المملكة المغربية ، ط١ ، المنظمة العربية للثقافة والعلوم ، ١٩٨٦ .

١٨- محمد الصيرفي: التخطيط الاستراتيجي ، ط١ ، الإسكندرية ، مؤسسة حورس الدولية ، ٢٠٠٩ م .

١٩- محمد علي حافظ: التخطيط للتربية والتعليم ، ط١ ، القاهرة ، المؤسسة المصرية للتأليف والأنباء والنشر - الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٨٢ .

٢٠- محمد منير مرسي: تخطيط التعليم واقتصادياته ، ط١ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٨ م .

٢١- محمود قمبر: أهداف التربية العربية ، دراسة نقدية تحليلية مقارنة ، ط١ ، دار الثقافة ، الدوحة ، ٢٠٠١ م .

٢٢- المركز العربي للتدريب التربوي: برنامج التخطيط الاستراتيجي في المجال التربوي مجلة التربية ، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، الدوحة ، العدد (١٤٨) السنة (٣٨) ، مارس ٢٠٠٤ م .

٢٣- المركز القومي للمناهج والبحث التربوي، السودان: مؤتمر سياسات التعليم - ورقة التعليم العام في الماضي والحاضر ، ط١ ، الدويم ١٩٩٠ م .

٢٤- وثيقة التعليم الثانوي ، ط١ ، الدويم ، ٢٠٠٥ م .

٢٥- نبيل علي شعث: الاستراتيجية والإدارة العليا ، ط١ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٨ م ، ص ١٩٢ .

◆ التخطيط الاستراتيجي ————— للتربية والتعليم ◆

٢٦- هاشم عواضة : التخطيط في التعليم - التعلم، ط ٢، بيروت : لبنان، دار العلم

للملايين، ٢٠٠٢ .

٢٧- عثمان محمد غنيم: التخطيط أسس ومبادئ عامة، ط ١، عمان : الأردن دار

صفاء للنشر والتوزيع، ١٩٩٩ .

٢٨- وزارة التربية والتعليم القطرية : السياسة التربوية لدولة قطر ، ، ط ١، الدوحة

مطابع وزارة التربية والتعليم العالي ، ٢٠٠٦ م .

٢٩- وزارة التربية والتعليم القطرية ، الاستراتيجية التربوية لدولة قطر (٢٠١٠م)

ط ١، الدوحة، ٢٠٠١ م .

سيرة ذاتية للمؤلف

الاسم / المكاشفي عثمان دفع الله محمد .

الجنسية: سوداني

تاريخ الميلاد / وادي حلفا ١٩٦٤ م .

الحالة الاجتماعية / متزوج - ٦ أطفال

اللغات / العربية / الإنجليزية وقليل من السواحيلية.

المؤهلات:

١- دكتوراه بعنوان: استراتيجيات تطوير مناهج التربية الإسلامية للمرحلة

الثانوية في السودان وقطر- دراسة مقارنة " من قسم الإدارة والتخطيط التربوي
بكلية التربية / جامعة أم درمان الإسلامية - السودان - ٢٠٠٨ م .

٢- مراحل التعليم العام بمدينة حلفا الجديدة - ولاية كسلا.

٣- شهادة إعداد معلمي المدارس المستقلة- معهد التنمية الإدارية - قطر- نفذته
(مؤسسة المعلمين البريطانيين - ٩-٤-٢٠٠٦ م / ٤-٥-٢٠٠٦ م) . CFTB .

٤- شهادات في تصميم المناهج على مواقع الانترنت التعليمية - المجلس الأعلى Class
Server - Global Gate way - Kent / قطر بيرامج يناير ٢٠٠٨ م .

قطر / (ICDL)

٥- الشهادة الدولية في قيادة الحاسب الآلي .

٦- شهادة (٦٠) ساعة تدريب معتمدة من فريق الخبراء التربويين النيوزلنديين

(٢٠٠٦ م في العلوم التربوية. Multi Serve)

الخبرات:

- (١) ٢١ عاما في التدريس بوزارات التربية والتعليم السودان ، واليمن وقطر .
- (٢) حضور مؤتمرات دولية ومحلية :
- ١- معايير المناهج الوطنية لدولة قطر- ريتز كارلتون الدوحة - ٢٠٠٥ م .
- ٢- ملتقى التفكير الإبداعي - شيراتون الدوحة - ٢٠٠٦ م
- ٣ - مؤتمر أولياء الأمور شركاء في التعليم - شيراتون الدوحة - مارس ٢٠٠٨ م .
- ٤- ملتقى التعليم والهوية الثقافية في زمن العولمة - فورسيزون الدوحة - مارس ٢٠٠٩ م .
- (٣) حضور ورش في صعوبات التعلم - المدينة التعليمية / قطر ٢٠٠٦ م
- (٤) حضور ملتقى الفن الإسلامي - جامعة فرجينيا كومولث الأمريكية بقطر / ٢٠٠٧ م
- (٥) حضور ورشة " إدارة الصف " - جامعة تكساس الأمريكية - فرع كلية التربية جامعة قطر / فبراير ٢٠٠٨ م .
- (٦) التجمع التربوي الخامس بجامعة قطر " أدوار المعلم في عالم متغير " ٢٨-٢٩ / ٣ / ٢٠٠٩ م .
- (٧) تقديم ورش تدريب داخلي تطوير مهني في المناهج وطرق التدريس .
- (٨) إعداد إصدارات تربوية وزعت على مستوى الوزارة وبعض المدارس والجهات الأخرى بعنوان: أ - التفاعل الصفي - أبريل ٢٠٠٤ م .
- (٩) مقالات منشورة بالصحف السودانية والقطرية .

(١٠) عضو مؤسس لمركز التربية القيمية (مناهجها وطرق تدريسها) بدولة قطر

٢٠٠٨م

(١١) إصدار كتابين حاليا عن مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع - القاهرة ٢٠٠٩م :

١- واقع مناهج التربية الإسلامية في البلاد العربية - تحليل وتقويم .

٢- استراتيجيات تطوير مناهج التربية الإسلامية في البلاد العربية .

(١٢) شهادات تطوير مهني من فريق الخبراء الأستراليين ٢٠٠٨م/٢٠٠٩م .

البريد الإلكتروني : almakashfiosman@yahoo.com